منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والسبعون بعد المائة

176 EX/5

١٧٦م ت/٥

باريس، ٢٠٠٧/٤/٥
الأصل: انجليزي/فرنسي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

الملخص

يرمي هذا التقرير إلى إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في متابعة القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة.

لا يتطلب هذا التقرير اتخاذ أي قرار.

الصفحة

أولا – **القرار ١٧٠م ت/٦,٣ والقرار ١٧١م ت/٢٨:** التقدم المحرز في المشاورة السابعة للدول الأعضاء بشأن تطبيق الاتفاقية والتوصية الخاصتين بمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠) ١

ثانياً – **القرار ١٧٤م ت/٦:** تقرير مرحلي عن عمل اليونسكو في مجال فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الأيدز ٢

ثالثاً – **القرار ١٧٥م ت/٤ (ثالثاً):** التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم ٣

رابعاً – **القرار ١٧٥م ت/٧:** نتائج عملية إعادة تنظيم قطاع التربية ٤

خامساً – **القرار ١٧٥م ت/١٦:** تقرير مرحلي عن إعداد مشروع إعلان مبادئ بشأن القطع الثقافية المنقولة من مواطنها من جراء الحرب العالمية الثانية ٦

سادساً – **القرار ١٧٥م ت/٢٤:** إعادة توجيه مكتب اليونسكو في برازيليا ٦

سابعاً – **القرار ٣٣م/٣٢:** منح معهد الرياضيات البحتة والتطبيقية (إيمبا) في البرازيل صفة معهد إقليمي يعمل تحت رعاية اليونسكو ٨

ثامناً – **القرار ٣٣م/٣٤:** اقتراح إنشاء مركز دولي للعلوم البيولوجية *(CICB)* في فنزويلا تحت رعاية اليونسكو ٨

تاسعاً – **القرار ٣٣م/٩٠:** إنشاء المعاهد والمراكز من الفئة ٢ وإسهامها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج ٨

أولاً – القرار ١٧٠م ت/٦,٣ والقرار ١٧١م ت/٢٨: *التقدم المحرز في المشاورة السابعة للدول الأعضاء بشأن تطبيق الاتفاقية والتوصية الخاصتين بمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)*

١ – شُرع في إجراء المشاورة السابعة للدول الأعضاء بشأن تطبيق الاتفاقية والتوصية الخاصتين بمكافحة التمييز في مجال التعليم، وذلك وفقاً للقرار ١٧٠م ت/٦,٣ والقرار ١٧١م ت/٢٨.

٢ – وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أصدر المدير العام خطاباً دورياً (خ د/٣٧٤٩) من أجل التوعية بالاتفاقية وتشجيع الدول، التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية، على اتخاذ التدابير اللازمة للانضمام إليها. وأكد بوجه خاص على أهمية العمل على الصعيد القومي من أجل توفير فرص تعليمية متساوية بحيث يكون التعليم متاحاً للجميع من دون أي تمييز أو استبعاد. وأشار أيضاً إلى ضرورة نشر الاتفاقية على نطاق واسع، وعرض المبادئ والمعايير التي تحددها هذه الاتفاقية بحيث يتم تبنّيها على نطاق واسع.

٣ – وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أصدر المدير العام خطاباً دورياً (خ د/٣٧٧٠) طلب فيه من الدول الأعضاء أن تعد تقريراً شاملاً على أساس المبادئ التوجيهية (١٧١م ت/٢٢، الملحق ١) التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين بعد المائة، وذلك بهدف تقديمه إلى اليونسكو قبل تاريخ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦. وأكد المدير العام أنه يُطلب حتى من الدول غير الأطراف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم أن تقوم بإعداد وتقديم مثل هذا التقرير.

٤ – وعملاً أيضاً بأحكام القرار ١٧١م ت/٢٨، نُظم على هامش الدورة ٣٣ للمؤتمر العام (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) اجتماع إعلامي غير رسمي للدول الأطراف في الاتفاقية وغيرها من الدول الأعضاء بهدف زيادة وعي الدول الأعضاء بأهمية التقارير بحد ذاتها والمنهجية المتبعة في إعدادها.

٥ – وبعد ذلك، في أيار/مايو ٢٠٠٦، وجه المدير العام إلى الدول الأعضاء خطاباً دورياً جديداً (خ د/٣٧٩٣) يذكّرها فيه بالتزاماتها فيما يخص تقديم التقارير المطلوبة قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد أُرفق بهذا الخطاب قرص للقراءة بالليزر CD-Rom يتضمن التقرير النهائي للاجتماع الإعلامي غير الرسمي والأدوات المنهجية الأساسية التي أعدتها الأمانة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها.

٦ – وحتى ١٥ كانون الثاني/يناير كانت الأمانة قد تلقت ١٨ تقريراً فقط من دول أطراف في الاتفاقية (بنين وقبرص والجمهورية التشيكية والدنمارك وجورجيا وغينيا وإيطاليا وموريشيوس والنيجر والنرويج والبرتغال والسنغال وسلوفاكيا واسبانيا والسويد وأوغندا والمملكة المتحدة وزمبابوي) و ١١ تقريراً من دول أعضاء (الجزائر وبنغلاديش وبوروندي والكامرون وكولومبيا وغابون ومالي ونيبال وسان مارينو وتنزانيا وتركيا)، وذلك تمشياً مع التزاماتها السياسية بموجب الاتفاقية.

٧ – وقد طُلب من المدير العام، في القرارين ١٧٠م ت/٦,٣ و ١٧١م ت/٢٨، أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين بعد المائة نتائج المشاورة السابعة في شكل تقرير تحليلي، استناداً إلى التقارير الواردة من الدول الأعضاء. ولكن بالنظر إلى أن الأمانة ما زالت تتلقى تقارير من الدول الأعضاء، وأنه تم إرسال خطاب تذكير يُطلب فيه من الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تقارير أن تفعل ذلك في أقرب

وقت ممكن، في موعد لا يتجاوز تاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، فإن المدير العام يرى أن من الملائم أن يتم تأجيل تقديم التقرير التحليلي إلى الدورة السابعة والسبعين بعد المائة.

٨ – ويأمل المدير العام أن يحظى هذا التقرير المرحلي بالاهتمام الواجب وأن يكون له تأثير إيجابي على الدول الأعضاء فيما يخص إعداد وتقديم تقارير شاملة ذات نوعية جيدة عن تطبيق الاتفاقية والتوصية الخاصتين بمكافحة التمييز في مجال التعليم، على نحو ما طلبه المدير العام بصورة متكررة.

ثانياً – القرار ١٧٤م ت/٦: *تقرير مرحلي عن عمل اليونسكو في مجال فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الأيدز*

٩ – دعا المجلس التنفيذي، في قراره ١٧٤م ت/٦، المدير العام إلى تقديم تقارير دورية مستوفاة عن العمل الذي تضطلع به اليونسكو في مجال فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الأيدز (١٧٤م ت/٧). ويغطي التقرير المستوفى الحالي الفترة المنقضية منذ ذلك التاريخ.

١٠– وتضمّن الاجتماع السابق **لفريق العمل المعني بالتعليم للجميع**، المعقود في باريس في الفترة ١٩–٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٦، جلسة بعنوان "الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الأيدز: دور التعليم في الوقاية وفي التخفيف من آثار الإصابة". وأدى ذلك في وقت لاحق إلى عقد جلسة بعنوان "استجابات أقوى وأكثر شمولاً من جانب قطاع التربية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الأيدز"، وذلك أثناء الاجتماع السادس للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، المعقود في القاهرة في الفترة ١٤–١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد أبرزت هاتان الجلستان، اللتان حضّت اليونسكو على عقدهما وتولّت تنظيمهما، الحاجة إلى معالجة موضوع هذا الفيروس وهذا المرض في إطار الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

١١– تم استيفاء استراتيجية اليونسكو المتعلقة **بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الأيدز** بحيث تعكس الأولويات المعتمدة على مستوى الأمم المتحدة بأسرها فيما يخص الكفاح من أجل تعميم الانتفاع ببرامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، وكذلك دور المنظمة في إطار "برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز)" UNAIDS. وقد استفادت الاستراتيجية المعدلة من عملية تشاورية موسعة في كافة وحدات المنظمة، وهي توفر الآن إطاراً لتوجيه أنشطة اليونسكو في السنوات القادمة. وعلى غرار الاستراتيجيتين السابقتين لليونسكو في ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، فإن الهدف الشامل للاستراتيجية المعدل يظل يتمثل في تأمين قيام الدول الأعضاء بالاستجابة بأقصى قدر من الفعالية للفيروس والمرض المذكورين في جميع القطاعات ذات الصلة بتفويض اليونسكو. وأما الأولوية في هذا المجال فهي استخدام التعليم لمنع تفشي الإصابة بالفيروس، وحماية الوظائف الأساسية للتعليم من أسوأ الآثار الناجمة عن هذا الوباء، مع الاستعانة في ذلك بعناصر القوة والموارد المتوافرة لدى كافة قطاعات اليونسكو.

١٢– وتواصل اليونسكو الاضطلاع بدور فعال بوصفها شريكة في رعاية برنامج الأمم المتحدة الخاص بفيروس نقص المناعة ومرض الأيدز UNAIDS، فتشارك في كافة الاجتماعات والعمليات المنتظمة وتعمل بالتعاون مع الشركاء الآخرين في الرعاية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وتقوم اليونسكو، على

وجه الخصوص، بتوفير خدمات الأمانة لفريق العمل الخاص المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم (IATT) والتابع لبرنامج الأمم المتحدة المذكور، وهو فريق دينامي ومدعوم بشكل جيد ويمثل كافة الجهات المعنية بقضايا التعليم وفيروس نقص المناعة ومرض الأيدز، ويجتمع بواقع مرتين في كل سنة. وهناك إقرار واسع النطاق بنجاح هذا الفريق في أعماله، وهذا ما يؤكده التزام الجهات المانحة بتوفير التمويل الأساسي لأنشطته.

١٣- وتتجلى الأهمية المعطاة لموضوع التعليم في مجال فيروس نقص المناعة ومرض الأيدز من خلال الدور المركزي المسند إلى المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المذكور UNAIDS، والمعروف باسم "**EDUCAIDS**"، وهي مبادرة تضطلع اليونسكو بقيادتها. وهذه المبادرة توفر الدعم لاستجابات شاملة من جانب قطاعات التعليم الوطنية إزاء هذا الوباء، كما أنها تمثل إحدى أولويات أساسية ثلاث للتعليم للجميع أقرها المجلس التنفيذي لليونسكو. ويشارك حالياً في هذه المبادرة ثلاثون بلداً، مع وجود جهات أخرى تبدي اهتمامها بالمشاركة. وقد قامت اللجنة الكاملة للمنظمات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة لفيروس/مرض الأيدز بإقرار هذه المبادرة في ٢٠٠٤، وحظيت المبادرة بالتزام واسع النطاق وشراكة متنامية للجهات المعنية في قطاع التعليم، وبدعم هام من خارج الميزانية.

١٤- وقد قدمت اليونسكو الدعم لعدد من برامج التعليم غير النظامي المتعلقة بقضايا المخدرات والرامية إلى حفز البرمجة الإبداعية والحوار الأساسي، مع تجديد الدعم الخارج عن الميزانية من جانب الاتحاد الأوروبي. وتتعاون اليونسكو مع الوكالات القائمة المعنية بالتعليم والعلاج وإعادة التأهيل لمتعاطي المخدرات في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، من أجل دعم الشراكات مع منظمات المجتمع المحلي بهدف تحسين نوعية الحياة للفئات المهمشة الرئيسية. ويتمثل الهدف النهائي للبرنامج في تمكين الأفراد المستبعدين من نظام التعليم النظامي من الحصول على أسباب العيش المستدام، مما يقلل من إمكانيات تعرّضهم للإصابة بفيروس نقص المناعة وإساءة استعمال المخدرات، وذلك من خلال تحسين إمكانيات الانتفاع بفرص تعليمية ملائمة، وإمكانيات العلاج من أجل التخفيف من الأضرار، ومن أجل توفير الرعاية وخدمات الدعم. وترمي هذه العملية برمتها إلى حفز الالتزام السياسي فيما يخص تلبية احتياجات الفئات السكانية المعنية بصورة رئيسية، ولا سيما متعاطي المخدرات والأشخاص الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة.

١٥- وبالإضافة إلى العمل البرنامجي، تم تحقيق تقدم ملموس في العمل على أن توفر اليونسكو بيئة أكثر أماناً ووقاية لموظفيها. وتم في ٢٠٠٦ استيفاء السياسة المتعلقة بفيروس/مرض الأيدز في مقر العمل، وهي سياسة تقوم على مواصلة نشر الوعي في صفوف موظفي اليونسكو من خلال تنظيم دورات تدريبية مخصصة لهذا الموضوع، وقد تم تدريب أكثر من ٢٠٠ موظف في المقر خلال عام ٢٠٠٦. وتعتبر اليونسكو شريكاً نشيطاً في البرنامج المشترك للأمم المتحدة "رعاية الأمم المتحدة" الذي يهدف إلى توفير التثقيف والرعاية والدعم لموظفي الأمم المتحدة العاملين في جميع أنحاء العالم.

ثالثا – القرار ١٧٥م ت/٤ (ثالثاً): *التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم*

١٦- قُدم برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى موظفي المكاتب الميدانية في إطار اجتماعات التشاور الإقليمية لقطاع التربية المتعلقة بإعداد مشروعي الوثيقتين ٣٤م/٤ و م/٥، والتي عُقدت في بانكوك والقاهرة

ومونتيفيديو وزنجبار خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأنشئ مركز اتصال لهذا البرنامج في المقر. وبالإضافة إلى وظيفة الاتصال مع مجموعة السبعة والسبعين وفريق العمل الصيني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يقوم مركز الاتصال هذا بالمهام التالية:

- تخطيط برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- تعميم موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطة اليونسكو؛
- إدارة شؤون المعلومات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- رصد وتقييم المبادرات والأنشطة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمضطلع بها في جميع أنحاء العالم؛
- تقديم المساعدة في مجال جمع الأموال.

وتم أيضاً تعيين نقاط اتصال في كل مكتب من المكاتب الإقليمية الأربعة للتربية بهدف تيسير تخطيط وإدارة الاعتمادات المالية والأنشطة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي. ومن أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال محو الأمية، يجري حالياً فحص الشبكات والموارد المتوافرة لدى معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة (UIL).

١٧- وبالإضافة إلى إنشاء قاعدة مؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أسفرت عملية إصلاح قطاع التربية أيضاً عن وضع نموذج جديد للامركزية المسؤولة. وسيؤدي التعزيز الملموس للمكاتب الإقليمية للتربية إلى تعزيز قدرة اليونسكو على توثيق ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٨- وتُقترح الآن ميزانية أولية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار البرنامج الرئيسي الأول في مشروع الوثيقة ٣٤م/٥. ووجهت رسالة إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم مساهمات طوعية. وتجري الأمانة في الوقت الحاضر اتصالات مع بعض الدول الأعضاء التي أعربت بالفعل عن اهتمامها بتقديم مساهمات طوعية لبرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي إطار الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الشراكات من أجل النهوض ببرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، أُجريت اتصالات أولية مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الموجودة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ويجري حالياً استطلاع الإمكانيات المتاحة للتعاون والتآزر.

رابعاً – القرار ١٧٥م ت/٧: *نتائج عملية إعادة تنظيم قطاع التربية*

١٩- على أثر العملية الكبرى لإعادة تنظيم قطاع التربية وترشيده (DG/Note/06/37) والتغييرات التي طرأت على هيئة الموظفين نتيجة لإصلاح قطاع التربية وإعادة تنظيم بنيته (DG/Note/06/38)، تم تنظيم ثلاثة اجتماعات عمل خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بالنسبة لكل قسم، وتناولت الاجتماعات القضايا التالية: استعراض إجمالي للإصلاح وتصميم مفصل للأقسام؛ والعمل الجماعي وإعادة تنسيق الأعمال؛ الأعمال القابلة للتشاطر وإعادة تصميم المواقف. وبالإضافة إلى ما تقدم،

عقد اجتماع عمل آخر للنظر في التعديلات التي يتعين إدخالها على توصيفات الوظائف نتيجة لعملية الإصلاح، وذلك لصالح الأفرقة الإدارية المؤلفة من رؤساء الشعب في كل قسم. وحُددت أدوار ومسؤوليات جديدة للموظفين وفقاً للبنية الجديدة، وتمت استشارتهم على نحو وثيق فيما يخص إعداد التوصيفات الجديدة لوظائفهم. وتسلّمت نائبة مساعد المدير العام لإدارة قطاع التربية مهام منصبها ابتداء من بداية عام ٢٠٠٧.

٢٠- وبعد إعادة تنظيم الأقسام الجديدة وتثبيتها إدارياً وبرنامجياً، جرى إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٣٤م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٤م/٥)، مع مراعاة البنية التي تم ترشيدها، وبما يتفق مع النهج البرنامجي المركّز. وبالإضافة إلى ذلك، واصل قطاع التربية تنفيذ الوثيقة ٣٣م/٥ كما أقرها المؤتمر العام، ويجري تحقيق التقدم في هذا المجال.

٢١- وتم إنشاء بنية ووضع سياسة عامة على أساس اللامركزية المسؤولة (DG/Note/06/52) منذ الدورة السابقة للمجلس التنفيذي، وذلك بهدف تعزيز استعداد اليونسكو وتجاوبها مع الاحتياجات والأولويات القطرية. وقد طبقت سياسة اللامركزية هذه عملياً لدى إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٤م/٥)، وذلك من خلال اضطلاع المكاتب الإقليمية للتربية بدور القيادة في وضع الأطر الاستراتيجية وجداول تخصيص الموارد على الصعيد الإقليمي. وعلى مستوى التنظيم البنيوي، تبذل الجهود حالياً لتعزيز القواعد المهنية والإدارية لليونسكو في المناطق بغية تمكينها من خدمة الأنشطة على الصعيد القطري. ولدى إعداد هذا التقرير كانت الإجراءات تتخذ لنقل سبع وظائف إلى المكاتب الإقليمية ووظيفة واحدة إلى مكتب ميداني.

٢٢- ولدى إعداد خطط العمل للبرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٤م/٥)، سيعمل قطاع التربية على نشر أسلوب "عقد التنفيذ" المصمم حديثاً والذي يشكل جزءاً من البنية والسياسة الجديدتين القائمتين على المسؤولية. وهذه العقود، التي ستعمل بها المكاتب الإقليمية للتربية، بموجب السلطة المفوضة لمساعد المدير العام للتربية، كما ستعمل بها المكاتب الوطنية والمكاتب الجامعة ذات الصلة، ستكون هي الطريقة التنفيذية الرئيسية لقطاع التربية فيما يخص المساءلة. وستوفر عقود التنفيذ الأساس اللازم لتحسين عمليات رصد الأنشطة وتقييمها خلال فترة العامين.

٢٣- وسيؤدي إصلاح قطاع التربية، بما يحدثه من زيادة القابلية للمساءلة والاتساق والتكامل، إلى وضع اليونسكو في موقع أكثر قوة إلى حد كبير من أجل الاضطلاع بدورها القيادي العالمي في حركة التعليم للجميع وتقديم الدعم للدول الأعضاء على الصعيد الميداني. وإن إقرار خطة العمل العالمية للتعليم للجميع في الاجتماع السادس للفريق الرفيع المستوى المعقود في القاهرة، وتوسيع نطاق استراتيجيات اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني (UNESS)، يعتبران مثالين جيدين لتعزيز عملنا في هذه المجالات.

خامساً – القرار ١٧٥م ت/١٦: *تقرير مرحلي عن إعداد مشروع إعلان مبادئ بشأن القطع الثقافية المنقولة من مواطنها من جراء الحرب العالمية الثانية*

٢٤– تنفيذاً للقرار ١٧٥م ت/١٦، الذي يطلب من المدير العام عدة أمور، من بينها أن يواصل دراسة هذه المسألة وأن يقرر، بعد التشاور مع الدول الأعضاء والمجلس التنفيذي، أنسب مسارات العمل لتنفيذ القرار ٣٣م/٤٥، نظم المدير العام في باريس في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مثل هذه المشاورة.

٢٥– وتبيّن من المشاورة أن أغلبية الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي كانت تؤيد عقد دورة ثانية للاجتماع الدولي الحكومي. ونتيجة لذلك، عقد المدير العام هذا الاجتماع في باريس في يومي ٨ و ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٧.

٢٦– وكان الغرض الرئيسي لاجتماع باريس في آذار/ مارس ٢٠٠٧ استكمال الأعمال نحو إعداد مشروع إعلان المبادئ بشأن القطع الثقافية المنقولة من مواطنها من جراء الحرب العالمية الثانية بهدف عرضه على المؤتمر العام في دورته الرابعة والثلاثين.

سادساً – القرار ١٧٥م ت/٢٤: *إعادة توجيه مكتب اليونسكو في برازيليا*

٢٧– منذ الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي تقرر اتخاذ عدد كبير من الإجراءات وشُرع في تطبيق سلسلة من التدابير وفي تنفيذ مجموعة من الأنشطة لتدعيم عملية إعادة التوجيه. وطبقاً للقرار المتخذ (القرار ١٧٥م ت/٢٤) فإن الهدف من هذا التقرير الموجز هو إحاطة أعضاء المجلس التنفيذي علماً بالتطورات الرئيسية التي طرأت على هذه العملية.

٢٨– ومن وجهة النظر البرنامجية، فإن الإطار الاستراتيجي الذي أُعلن عنه في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ أصبح يمثل أداة العمل الرئيسية للمكتب في مناقشاته ومبادلاته مع الشركاء الوطنيين. وهذه الأداة، التي خرجت إلى حيز الوجود في وقت تم فيه تشكيل الأفرقة الحكومية الجديدة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى ولايات الاتحاد على أثر انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تتيح، منذ تصميم المشروعات الجديدة، القيام بتحديد واضح لمجالات نشاط اليونسكو والطرائق التي يمكن للمنظمة أن تقدم بها أفضل قيمة مضافة. ويجري حالياً إعداد زهاء عشرين مشروعاً جديداً، وهي الآن موضع مفاوضات مع الشركاء.

٢٩– وفي مجال الصحة، تواصلت المرحلة الانتقالية. وقامت السلطات البرازيلية (وزارة الصحة، ووزارة الخطة والميزانية والإدارة، ووزارة العلاقات الخارجية) بتوجيه طلب رسمي إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة للحصول على موافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD واليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDC) على تمديد عقود الأفرقة الدائمة لبعض المشروعات حتى شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٨ بغية تمكين هذه الأفرقة من اتخاذ التدابير اللازمة للتعيين النهائي للأطر الإدارية المناسبة، مع السهر في الوقت ذاته على عدم المساس بتقدم البرامج الكبرى ذات النطاق الوطني التي تندرج تلك المشروعات في إطارها. وبالمقابل، وطبقاً لقرارات فك الارتباط بالمشروعات، ستتولى وزارة الصحة جميع عمليات الشراء والتعاقد من الباطن المقررة أصلاً في هذه المشروعات. وفي هذا السياق أذن المدير العام بتمديد عقود الأفرقة لخمسة مشروعات تضطلع اليونسكو بتنفيذها. واتخذت سلطات المقر لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قراراً مماثلاً بالنسبة للمشروعات التي يتوليان تنفيذها.

٣٠- ومن وجهة نظر إدارية، فإن وصول مسؤول إداري دولي خلال الفصل الأخير من عام ٢٠٠٦ قد أتاح إقرار وتعزيز ممارسات باتت اليوم متفقة مع المعايير المعمول بها في جميع وحدات المنظمة. وعلى ذلك، ومنذ ١ كانون الثاني/يناير لم يعد من الممكن أن تواجه المشروعات الجارية حالة عجز بالنسبة للمخصصات المرخص بها من مكتب الميزانية، وتناقص عدد "الحسابات المعلقة" إلى حد كبير. وتندرج هذه التدابير ضمن المرحلة التحضيرية للانتقال من نظام الإدارة المستخدم حالياً في مكتب برازيليا والمسمى (سيكوف – SICOF) إلى النظام الموحد المسمى (فابس – FABS). وقد صمم مشروع الانتقال هذا، الذي سيستمر لمدة عام، طبقاً لمبادئ الإدارة الجيدة لأي مشروع استناداً إلى حجمه وإلى حساسية البيانات التي يتعين التعامل معها.

٣١- ومن أجل القيام نهائياً بتطبيق العمليات الإدارية والمالية الجديدة لمكتب اليونسكو في برازيليا التي تم إعدادها في ٢٠٠٦ (في مجالات الميزانية، والعقود، والمشتريات، والأسفار، والمدفوعات، والإيرادات، وتصفية الحسابات البنكية، والاستثمارات)، فإن المكتب يجري الآن تحليلاً معمقاً لتدفقات العمل المناظرة، ونقاط وطرائق الرقابة والمسؤوليات المتصلة بها، وكذلك لمواصفات الكفاءات المطلوبة. ومن المتوقع بالنسبة لهذا العمل، الذي سيكون خاتمة للمرحلة الانتقالية، أن ينتهي في شهر تموز/يوليو بعملية مراجعة كاملة للموارد البشرية اللازمة وبوضع بنية مناسبة لإنجاز كافة العمليات.

٣٢- وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ قام فريق من مراجعي الحسابات الخارجيين التابعين لديوان المحاسبات الفرنسي بزيارة إلى برازيليا للاطلاع على التشغيل الداخلي للمكتب والتعرف على أنشطته من خلال فحص ملموس لبعض المشروعات وإجراء تقييم لمخاطر المراجعة المتعلقة بالمكتب، وهو تقييم يهدف إلى توجيه عملية التخطيط للبعثات اللاحقة.

٣٣- وطبقاً للاستراتيجية المعروضة في الوثيقتين ١٧٥م ت/٢٤ و ١٧٥م ت/إعلام ٦، تم بالفعل دمج موظفي المكاتب الفرعية الخمسة على مستوى الميزانية، ويجري حالياً توحيد التوصيفات للوظائف. وقام المدير المؤقت بعدة زيارات ميدانية بهدف تعزيز الشراكات المؤسسية مع الولايات والبلديات وفتح مسارات جديدة للتعاون. وخلال السنتين القادمتين ستخرج مشروعات جديدة إلى حيز الوجود سيكون من شأنها أن تتيح لهذه المكاتب الفرعية أن تحقق التوازن الذي يمكّنها من بلوغ مستوى التمويل الذاتي.

٣٤- وفي مجال التدريب، استفاد زهاء ٧٠ من موظفي المكتب من تدريب مؤسسي تولى تصميمه وتوجيهه مكتب التنسيق الميداني BFC ومكتب إدارة الموارد البشرية HRM. وشكلت الدورتان، اللتان استغرقت كل منهما أسبوعاً، مناسبتين هامتين وثريتين أتاحتا لكل مشارك أن يحسن معرفته وفهمه للمنظمة. وأعرب الموجهون الأربعة القادمون من المقر عن تقديرهم لجودة المبادلات ولدينامية الفريق العامل في المكتب.

٣٥- وبالنظر إلى الوضع القانوني الملتبس الذي لا تعترف فيه المحاكم الوطنية دائماً، وبصورة واضحة، بالحصانة القانونية للأمم المتحدة ووكالاتها، بالإضافة إلى حالات عديدة جداً من مواجهة قوانين العمل بسبب الخلافات التعاقدية التي تحكم عمل الموظفين المؤقتين والخبراء الاستشاريين، فإن وكالات الأمم

المتحدة الممثلة في البرازيل قررت بصورة جماعية أن تطلب من أخصائيين اثنين بارزين مستقلين إصدار رأيين قانونيين معللين بهذا الشأن. وسيقوم الفريق المحلي للأمم المتحدة بعرض هذين الرأيين على المحكمة العليا عن طريق وزارة الشؤون الخارجية بغية استصدار حكم بهذا الشأن، وبذلك لا يكون هناك سوى تفسير واحد للاتفاقية المتعلقة بالامتيازات والحصانات تأخذ به كافة المحاكم البرازيلية. وإن من شأن هذه المبادرة الجماعية أن تكون مفيدة وذات قيمة كبيرة بالنسبة لليونسكو التي تواجه حالياً دعوى أمام المحكمة العليا ودعاوى أخرى أمام محاكم العمل.

سابعاً – القرار ٣٣م/٣٢: *منح معهد الرياضيات البحتة والتطبيقية (إيمبا) في البرازيل صفة معهد إقليمي يعمل تحت رعاية اليونسكو*

٣٦– سحبت حكومة البرازيل هذا البند من جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين بعد المائة للمجلس التنفيذي. وعلى أثر مشاورات مع مدير معهد الرياضيات البحتة والتطبيقية (إيمبا – IMPA) ومع وفد البرازيل الدائم لدى اليونسكو، تبيّن أن النظام الأساسي لهذا المعهد يخضع لقانون المنظمات الاجتماعية وأنه يتعذر إدخال التغييرات اللازمة على وضعه القانوني بما يتمشى مع الشروط الواجب توافرها في معاهد الفئة الثانية لليونسكو. ولذلك فقد سحبت السلطات البرازيلية نهائياً الاقتراح الخاص بمنح معهد إيمبا وضع معهد من الفئة ٢، على أن يكون مفهوماً أن هذا المعهد سيكون مع ذلك مهتماً بالتعاون مع البرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP).

ثامناً – القرار ٣٣م/٣٤: *اقتراح إنشاء مركز دولي للعلوم البيولوجية (CICB) في فنزويلا تحت رعاية اليونسكو*

٣٧– في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أحاطت اللجنة الوطنية الفنزويلية لليونسكو المجلس التنفيذي علماً بالقرار الذي اتخذه وزير العلوم والتكنولوجيات في فنزويلا بتعليق المفاوضات بين فنزويلا واليونسكو بشأن إنشاء "المركز الدولي للعلوم البيولوجية – CICB" وبعدم إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين بعد المائة للمجلس التنفيذي. وستدرس السلطات الفنزويلية هذه المسألة من جديد على ضوء التجربة المكتسبة مع "المركز الوطني للحياة والعلوم البيولوجية" المزمع إنشاؤه خلال سنة ٢٠٠٧.

تاسعاً – القرار ٣٣م/٩٠: *إنشاء المعاهد والمراكز من الفئة ٢ وإسهامها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج*

٣٨– اعتمد المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين القرار ٣٣م/٩٠ بشأن تعاون اليونسكو مع المعاهد والمراكز من الفئة ٢. وكما هو محدد في القرار ٣٣م/٩٠ فإن المعاهد والمراكز من الفئة ٢ لا تعتبر من الناحية القانونية جزءاً من المنظمة، ولكنها ترتبط معها بموجب ترتيبات رسمية يقرها المؤتمر العام، بهدف التحقق من أن هذه المعاهد والمراكز تسهم إسهاماً ملموساً وفعالاً ومستداماً في تنفيذ برنامج عمل اليونسكو، مع العمل في ذلك على استخدام كافة الموارد المتاحة وتعزيز حضور المنظمة وتأثيرها على الصعيد العالمي.

٣٩– وقد عينت اليونسكو حتى الآن ٢٩ مركزاً ومعهداً (انظر الملحق) تحت رعايتها، بما في ذلك قيامها في الآونة الأخيرة بتعيين أول مركز من الفئة ٢ مخصص لتلبية احتياجات الشباب – المركز الدولي للأطفال

(ARTEK) في أوكرانيا. إن المعاهد والمراكز من الفئة ٢ تسهم في تنفيذ برنامج اليونسكو من خلال بناء القدرات، وتبادل المعلومات في فروع علمية معينة، وإجراء بحوث نظرية وتجريبية، وتوفير تدريب متقدم، وما إلى ذلك. وهي تقدم أيضاً الدعم التقني والدراية الفنية في مجال تخصصها إلى الدول الأعضاء وإلى سائر وحدات الأمانة، بما فيها المكاتب الميدانية. وفي الواقع فإن الجزء الأكبر من نشاط المعاهد والمراكز من الفئة ٢ مخصص لبناء القدرات في مجالات اختصاصها، ولا سيما في البلدان النامية، وذلك بهدف الإسهام في الحد من الفقر وتحقيق السلام والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، واصل المركز الدولي لعلوم الإنسان تنفيذ أنشطة تسهم في بناء السلام لصالح العلماء والباحثين الشباب والطلاب المتخرجين من لبنان والأردن ومصر وبلدان أوروبية متنوعة، على الرغم من ظروف فترة ما بعد الحرب.

٤٠- ومن أجل تحقيق المزيد من التآزر بين معاهد ومراكز الفئة ٢، والمقر، والمكاتب الميدانية، واللجان الوطنية، أنشئت مراكز اتصال داخل اليونسكو تعمل بالتعاون مع معاهد ومراكز الفئة ٢ بهدف زيادة إبراز صورة اليونسكو ومستوى تأثير أنشطتها على الصعيدين الإقليمي والوطني. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن المعهد الدولي لدراسات آسيا الوسطى (IICAS) في سمرقند بأوزبكستان والمعهد الدولي لدراسة حضارات الأقوام الرحل (IISNC) في منغوليا يعملان بتعاون وثيق مع مكتبي اليونسكو في طشقند وبيجين، في إطار مشروع الحوار بين الثقافات في آسيا الوسطى، من تنفيذ مشروعات تعزز التعاون الفكري في آسيا الوسطى والخارج لإبراز صورة هذه المنطقة وتعزيز المعرفة بها بصورة عامة، وتعزيز الدراسات المتعلقة بالأقوام الرحّل، على وجه الخصوص.

٤١- ويجري أيضاً اتخاذ مبادرات لإعداد استراتيجيات خاصة تعزز التعاون بين برامج اليونسكو ومعاهد ومراكز الفئة ٢. فعلى سبيل المثال، أنشأ البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد – IHP) فريق عمل خاصاً لإعداد استراتيجية بشأن معاهد ومراكز اليونسكو من الفئتين ١ و ٢ المعنية بالمياه، بالتشاور مع اللجان الوطنية لبهد. وستوفر هذه الاستراتيجية الإطار اللازم للربط بين مراكز الفئتين ١ و ٢ وبهد على كافة المستويات، وتأمين قيامها جميعاً بالعمل في شكل شبكة تحاشياً للتداخل، وتعزيز التعاون، وضمان الاتساق إزاء الدول الأعضاء. وسوف تُستكمل الصيغة النهائية لهذه الاستراتيجية في دلفت بهولندا في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، في اجتماع لمديري معاهد ومراكز اليونسكو من الفئتين ١ و ٢ المعنية بالمياه.

الملحق

الإحالة: القرار ٣٣م/٩٠

قائمة المراكز من الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو
(حتى شباط/فبراير ٢٠٠٧)

١ – المركز الدولي للبحوث والتدريب في مجال التعليم الريفي (INRULED)، باودينغ، الصين.

٢ – مركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي (APCEIU)، إنشون، جمهورية كوريا.

٣ – مركز التوجيه والإرشاد والازدهار الشخصي للشباب في افريقيا (GCY)، ليلونغوي، ملاوي.

٤ – المركز الإقليمي لتخطيط التربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

٥ – المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في افريقيا (CIEFFA)، واغادوغو، بوركينا فاسو.

٦ – المركز الدولي للبحوث والتدريب في مجال التحات والترسب (IRTCES)، بيجين، الصين.

٧ – المركز الإقليمي للهيدرولوجيا والموارد المائية في المناطق المدارية الرطبة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي (WRCSEAP)، كوالالمبور، ماليزيا.

٨ – مركز المياه للمناطق المدارية الرطبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (CATHALAC)، بنما، بنما.

٩ – المركز الإقليمي لإدارة المياه في المناطق الحضرية (RCUWM)، طهران، جمهورية إيران الإسلامية.

١٠– المركز الدولي للرياضيات البحتة والتطبيقية (CIMPA)، نيس، فرنسا.

١١– المركز الإقليمي للتدريب والدراسات في مجال المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة (RCTWS)، مصر.

١٢– المركز الدولي المعني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية (ICQHHS)، يزد، جمهورية إيران الإسلامية.

١٣– مركز أمريكا اللاتينية للفيزياء (CLAF)، ريو دي جانيرو، البرازيل(*).

١٤– المركز الإقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا في الهند.

١٥– المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM)، تسوكوبا، اليابان.

(*) أنشئ في ١٩٦٢ قبل صياغة الخطوط التوجيهية المتعلقة بالمعاهد والمراكز التابعة لليونسكو.

١٦- المركز الإقليمي للمياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (CAZALAC)، لاسيرينا، شيلي.

١٧- المركز الإقليمي الأوروبي للهيدرولوجيا الإيكولوجية، لودز، بولندا.

١٨- المركز الدولي لقوانين وسياسات وعلوم المياه التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – برنامج تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات IHP-HELP، جامعة دوندي، سكوتلندا، المملكة المتحدة.

١٩- المركز الدولي للبحوث والتدريب في مجال الصرف الحضري (IRTCUD)، بلغراد، صربيا والجبل الأسود.

٢٠- المركز الإقليمي لإدارة المياه في المناطق الحضرية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (CINARA)، كالي، كولومبيا.

٢١- المركز الدولي لعلوم الإنسان (ICHS)، جبيل، لبنان.

٢٢- المعهد الدولي لدراسات آسيا الوسطى (IICAS)، سمرقند، أوزبكستان.

٢٣- المعهد الدولي لدراسة حضارات الأقوام الرحّل (IISNC)، أولان باتور، منغوليا.

٢٤- مؤسسة التراث العالمي لبلدان الشمال، أوسلو، النرويج.

٢٥- المركز الإقليمي لصون التراث الثقافي غير المادي لأمريكا اللاتينية (CRESPIAL)، كوسكو، بيرو.

٢٦- المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM)، روما، إيطاليا.

٢٧- المركز الإقليمي للنهوض بالكتاب في أمريكا اللاتينية والكاريبي (CERLALC)، بوغوتا، كولومبيا.

٢٨- المركز الدولي لتسجيل المطبوعات المسلسلة (CIEPS)، باريس، فرنسا.

٢٩- المركز الدولي للأطفال (ARTEK)، أوكرانيا.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والسبعون بعد المائة

176 EX/5 Add.

١٧٦م ت/٥ ضميمة

باريس، ٢٠٠٧/٤/٥
الأصل: انجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

دور اليونسكو في مواجهة التحدي الذي تطرحه الهجرة الافريقية

الملخص

عملا بالقرار ١٧٥م ت/٥٧، تقدم هذه الوثيقة معلومات عن الاقتراحات العملية في مجالات اختصاص اليونسكو للاستجابة لتحديات الهجرة الافريقية والتنمية، وزيادة النشاط المشترك بين القطاعات في هذا المجال.

القرار المقترح: الفقرة ٧.

فريق العمل المعني بالهجرة الافريقية

١ – قام المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والسبعين بعد المائة باعتماد القرار ١٧٥م ت/٥٧ بشأن دور اليونسكو في مواجهة هذا التحدي الذي تطرحه الهجرة الافريقية. ويلاحظ القرار أن الهجرة الافريقية المعاصرة تثير انشغالا دوليا، وتتطلب اتخاذ تدابير منسقة، وتمس إحدى الفئات التي تستهدف اليونسكو خدمتها على سبيل الأولوية (وهي افريقيا، والشباب، وأقل البلدان نموا). كما يؤكد على أن هذه الظاهرة تنطوي على بعد يتعلق بحقوق الإنسان، ويدعو المدير العام إلى تحديد دور اليونسكو في هذا الصدد. وعملا بما ينص عليه هذا القرار، قرر المدير العام إنشاء فريق عمل مشترك بين القطاعات في الأمانة (مذكرة المدير العام م ع/مذكرة/٠٦/٥٦). ويضم الفريق، الذي يرأسه مساعد المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ممثلين عن إدارة افريقيا، ومكتب التخطيط الاستراتيجي، وقطاعات البرنامج الخمسة. ويضطلع بمهام النظر في الاقتراحات العملية المناسبة في مجالات اختصاص اليونسكو قصد الاستجابة لمشكلات الهجرة الافريقية والتنمية. وقد اجتمع الفريق مرتين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم اجتماع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ مع الوفود الدائمة لتبادل وجهات النظر بشأن عمل الفريق. وعقد اجتماع آخر في شباط/فبراير ٢٠٠٧ مع المنظمة الدولية للهجرة (ممثلة بنائب المدير العام) من أجل تعزيز تعاون اليونسكو مع المنظمة الدولية للهجرة في هذا المجال، وتفادي تكرار العمل؛ ولهذه الغاية، يجري النظر في صياغة مذكرة تفاهم بين اليونسكو والمنظمة الدولية للهجرة.

٢ – ويتسم عمل الفريق بأهمية خاصة في سياق أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالهجرة. وقد تم مؤخرا اتخاذ مبادرات كبرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية، التي تسترشد الأمم المتحدة بتقريرها لعام ٢٠٠٥ في تصديها للتحديات التي تثيرها الهجرة؛ والحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠٠٦ الذي عُقد في الأمم المتحدة وكان أهم لقاء نظم حتى الآن بشأن هذه القضية ضمن منظومة الأمم المتحدة؛ وإنشاء المنتدى العالمي للهجرة الذي ستنظم الحكومة البلجيكية أول اجتماع له في تموز/يوليو ٢٠٠٧ قصد تزويد الحكومات بإطار لتبادل وجهات النظر. وبغية تعزيز تماسك استجابة الأمم المتحدة للتحديات التي تثيرها الهجرة الدولية، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة أيضا في عام ٢٠٠٦ الفريق العالمي المعني بالهجرة المؤلف حاليا من عشر وكالات نشيطة في هذا الميدان (منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البنك الدولي). ويجري النظر حاليا في طلب اليونسكو الانضمام إلى عضوية هذا الفريق العالمي المعني بالهجرة.

٣ – وقد قام فريق العمل المشترك بين القطاعات بعمله مراعيا على النحو الواجب البيانات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي اعتمدت مؤخرا في إطار الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي. وبصفة خاصة، أخذ فريق العمل، بكل بعناية، علماً بالموقف الافريقي المشترك حيال الهجرة والتنمية، وبإطار سياسة الهجرة في افريقيا الذي اعتمده الاتحاد الافريقي (بانجول، غامبيا، حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، والإعلان المشترك بين افريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتنمية (طرابلس، ليبيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦). كما أحاط علما بقرار المجلس التنفيذي ١٧٥م ت/٢٠ المتعلق بالمتابعة اللازمة للمؤتمر الثاني لمثقفي افريقيا والشتات

الافريقي (سلفادور دي باهيا، البرازيل، ١٢–١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦) والقرار ١٧٥م ت/٤١ بشأن تعاون اليونسكو مع المنظمات الافريقية دون الإقليمية والإقليمية. ولاحظ كذلك التأكيد في هذه الوثائق على الأسباب الجذرية للهجرة، مثل الفقر، والتخلف، وأهمية حركات الهجرة داخل افريقيا، وضرورة معالجة تحديات الهجرة ضمن إطار إنمائي واسع النطاق، وبالتعاون مع جميع البلدان والمناطق المعنية. وأكد فريق العمل على ضرورة أن تضطلع اليونسكو بأعمالها المتعلقة بالهجرة الافريقية بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الافريقي وجميع الشركاء المناسبين.

٤ – وناقش فريق العمل المشترك بين القطاعات اقتراحات عملية مناسبة في مجالات اختصاص اليونسكو لمعالجة المشكلات المتعلقة بالهجرة الافريقية والتنمية. وتم تحديد ميادين النشاط التالية:

- **التعليم**: (١) معالجة هجرة الكفاءات من افريقيا (وذلك مثلا في إطار المشروع المشترك بين اليونسكو وهيولت – باكرد الخاص بهذه القضية)؛ (٢) تيسير الاعتراف بمؤهلات ودراسات التعليم العالي من خلال وثائق اليونسكو التقنينية في هذا المجال، ومن ثم تمكين ذوي المهارات الفائقة من التنقل، وفقا للإعلان المشترك بين افريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتنمية الذي يوصي بالعمل "في سبيل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية والشهادات المهنية"؛ (٣) إتاحة المزيد من الفرص للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وبخاصة فيما يتعلق بالمهارات اللازمة لمباشرة الأعمال الحرة، قصد تمكين الشباب من الانخراط في الحياة الإنتاجية على مقربة من ديارهم (في ارتباط على وجه الخصوص بالإنشاء الوشيك للمراكز المجتمعية لتنمية المهارات الحياتية)؛ (٤) إنشاء المزيد من كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالهجرة والشتات لتعزيز قدرات البحوث (سينشأ كرسي من كراسي اليونسكو الجامعية معني بالهجرة في جامعة داكار بالسنغال، وذلك بتعاون وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة. ويمكن التفكير في إنشاء كرسي آخر يعنى بالشتات الافريقي في منطقة فرعية افريقية أخرى).

- **العلوم الطبيعية**: (١) معالجة قضية "اللاجئين البيئيين" الناشئة (أي الناس الذين يغادرون بيوتهم عقب كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، مثل التصحر، والأعاصير، والفيضانات، والانزلاقات الأرضية، والجفاف، ودرجات الحرارة أو البرودة القصوى)؛ (٢) إدراج التنمية المستدامة في سياسات الهجرة؛ (٣) ضمان سهولة التعاون بين العلميين من خلال تنقلاتهم الدولية بغية تعزيز قدرات البحث في افريقيا، وتيسير كسب الكفاءات في صفوف الطلبة والمهاجرين الماهرين، وتعويض هجرة الكفاءات وضياع رأس المال البشري في البلدان الأقل نموا.

- **العلوم الاجتماعية والإنسانية**: (١) تشجيع الإدارة البشرية لتدفقات الهجرة من خلال التشاور بين المعنيين، وتعزيز فرص الهجرة المنظمة، وبخاصة على المستوى الإقليمي؛ (٢) زيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان في حالات الهجرة غير القانونية؛ (٣) تعزيز تنمية المناطق الموفدة للمهاجرين، وذلك من خلال التأكيد على التأثير الإيجابي المحتمل للمهاجرين، وإيجاد روابط مع الجاليات المقيمة في بلاد الشتات (استهل مؤتمر مثقفي افريقيا والشتات الافريقي مبادرة مشتركة بين اليونسكو والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الافريقي من أجل تعزيز الحوار مع جاليات الشتات، وتشكل هذه المبادرة خطوة تمهيدية في هذا الصدد)؛ (٤) معالجة الوضع

الخاص للمهاجرين في المدن، الصلة بين التماسك الحضري والهجرة؛ (٥) معالجة الصلة بين الهجرة وحقوق الإنسان، وذلك تماشيا مع توصية الاتحاد الافريقي الواردة في موقفه الموحد بشأن الهجرة والتنمية، وهي توصية تدعو إلى التصديق على وثائق دولية وتنفيذها، مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

- **الثقافة:** (١) مكافحة الاتجار بالبشر عن طريق معالجة أبعاده الثقافية؛ (٢) معالجة التنوع اللغوي والتعايش السلمي بين اللاجئين والمهاجرين وبين سكان البلدان المضيفة؛ (٣) التأكيد على الدور الحاسم للثقافة في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية قصد معالجة الأسباب الجذرية للهجرة؛ (٤) الارتقاء بالصناعات التقليدية بهدف إتاحة فرص العمل (من خلال النهوض بأنواع الدراية التقليدية والسياحة الثقافية، مثلا).

- **الاتصال والمعلومات:** (١) الإسهام في التنمية الافريقية من خلال أبناء الشتات الذين يقومون بدور فعال في تنمية بلدانهم الأصلية، وذلك تماشيا مع الإعلان المشترك بين افريقيا والاتحاد الأوروبي ونتائج المؤتمر الثاني لمثقفي افريقيا والشتات الافريقي الذي أوصى بتيسير "دور جاليات الشتات في الإسهام في التنمية المستدامة لبلدانها الأصلية"؛ (٢) إدراج لغات افريقية جديدة في العالم الرقمي، بالاعتماد بوجه خاص على أبناء الشتات الافريقي؛ (٣) إنشاء "مختبرات افتراضية" تقرب بين أبناء افريقيا وأبناء الشتات الافريقي من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ (٤) إنشاء "شبكة خبراء الشتات" لوضع اقتراحات بمشروعات تعرض على الشركاء الدوليين (الاتحاد الأوروبي، بنك التنمية الافريقي، بنك التنمية الأوروبي، البنك الإسلامي للتنمية، المنتدى الصيني الافريقي، مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الافريقية، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، البنك الدولي، الخ.)

- **إدارة افريقيا**: (١) تعزيز البحوث الخاصة بالهجرة الافريقية والتنمية من خلال إقامة شراكات مع المبادرات الإقليمية والأطراف الإقليمية الفاعلة، بما في ذلك الاتحاد الافريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الافريقية؛ (٢) الإسهام في نشر وإعلاء شأن الإنتاج الفني والأدبي والثقافي لأبناء الشتات الافريقي؛ (٣) معالجة الهجرة الافريقية من خلال التركيز على تاريخ الهجرة في المنطقة، والترويج للدبلوماسية الوقائية وإحياء ثقافة السلام في البلدان الافريقية التي تعيش مرحلة ما بعد النزاع؛ (٤) متابعة الاجتماعين الأول والثاني لمؤتمر مثقفي افريقيا والشتات الافريقي؛ (٥) متابعة تنفيذ التوصيات التي ستصدر عن الاجتماع المقبل للمنتدى العالمي للهجرة المزمع عقده في بروكسيل ببلجيكا في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٧، وذلك ضمن مجالات اختصاص اليونسكو.

٥ – وعملا على زيادة التآزر بين القطاعات، اقترح فريق العمل القيام بالأنشطة التالية:

استعراض المؤلفات وجمع المعلومات. ينبغي أن يتم بطريقة منتظمة جمع وتحليل المعلومات المتاحة فيما يخص الهجرة الافريقية، من حيث أسبابها، وصيرورتها وكيفية حدوثها، ونتائجها، والخيارات المطروحة بشأنها على صعيد السياسات العامة، وذلك كي تتخذ المبادرات استناداً إلى بيانات صحيحة ودقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تراعي المبادرات التي تتخذها الأطراف

المعنية على صعيد السياسات (وبالدرجة الأولى الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات الدولية والدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية)، وذلك لإدراج أنشطة اليونسكو في إطار الأمم المتحدة الواسع النطاق.

إقامة الشبكات. ينبغي التفكير في إنشاء شبكة موجهة للبحوث والسياسات. فالشبكات الإقليمية ودون الإقليمية ستتيح جمع المعلومات بصورة متواصلة ومعمقة، وذلك أساسا من خلال البحوث والمشاورات وجلسات الاستماع، من أجل توثيق ورصد تدفقات الهجرة إلى المنطقة ومنها، مع الاستعانة بخبرات اليونسكو. وقد يشكل منتدى اليونسكو الإقليمي للشباب المزمع عقده في افريقيا الغربية في أواسط سنة ٢٠٠٧ إطاراً مناسباً للحوار وتبادل الأفكار؛ وبالمثل، فإن اجتماع "جامعة الامتياز" الذي سينظم، بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، في تموز/يوليو ٢٠٠٧ في اسبانيا، يمكن أن يستغل لتعبئة المزيد من المساهمات. وستركز شبكات البحوث على قضايا مثل الصلة بين التعليم والهجرة، وهجرة الكفاءات، والبعد الجنساني في ديناميات الهجرة، والاتجار بالبشر والأشكال الجديدة للرق، وتأثير تحويلات المهاجرين النقدية في التنمية، ودور العوامل البيئية والصحية، وحقوق الإنسان وأنماط الهجرة والشتات عبر الحدود الوطنية. وينبغي التفكير في إقامة شبكة بحوث تضم مؤسسات البحوث القائمة في مختلف المناطق الفرعية لافريقيا وفي مختلف القارات، وذلك بهدف إنشاء شبكة مراصد للهجرة من أجل توفير معلومات أدق يهتدى بها في رسم سياسات الهجرة والتنمية. ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بخبرة اليونسكو الطويلة في مجال إنشاء وتشغيل الشبكات الإقليمية والمشتركة بين القارات.

تعزيز بناء القدرات: بتعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية ومؤتمر وزراء التربية الأفارقة وفي إطار تنفيذ العقد الافريقي الثاني للتربية، ينبغي الاضطلاع على سبيل الأولوية ببحث بشأن التعليم التقني والمهني، وذلك للمساعدة على وضع سياسة لتحسين مواءمة مستوى تعليم الشباب الافريقي وكفاءاته ومعارفه ومهاراته مع المتطلبات والفرص المحلية، كيما يستطيعوا المشاركة بصورة كاملة في جهود التنمية الوطنية والإقليمية.

٦ – وختاما، أكد فريق العمل على ضرورة النظر في تنفيذ مشروعات رائدة في مجالات اختصاص اليونسكو لمعالجة مشكلات الهجرة الافريقية. وستتيح هذه المشروعات، رهناً بتوافر تمويل من خارج الميزانية، صياغة وتقييم نهوج تجديدية في تناول هذه القضايا، مما سييسر قيام مختلف قطاعات اليونسكو ومكاتبها الميدانية بأنشطة طويلة الأجل. ومن أمثلة هذه الأنشطة عمليات استكشاف جدوى خطط هجرة العمالة المنظمة والمنسقة على الصعيد الإقليمي.

٧ – وسيسهم النهج المشترك بين القطاعات، المعتمد في معالجة القضايا المشار إليها أعلاه، في زيادة القيمة المضافة للمنظمة في مواجهتها لتحدي الهجرة الافريقية والتنمية. وسيُضطلع بالأنشطة بالتنسيق والتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء ومع أعضاء الفريق العالمي المعني بالهجرة. وسيستفاد من اجتماع التنسيق السنوي للأمم المتحدة المعني بالهجرة لعرض نتائج الأنشطة المنفذة وتعزيز تعاون اليونسكو بشأن الهجرة ضمن منظومة الأمم المتحدة.

مشروع القرار المقترح

٨ – قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالقرار ١٧٥م ت/٥٧ بشأن دور اليونسكو في مواجهة التحدي الذي تطرحه الهجرة الافريقية، والقرار ١٧٥م ت/٢٠ بشأن المؤتمر الثاني لمثقفي افريقيا والشتات الافريقي، والقرار ١٧٥م ت/٤١ بشأن تعاون اليونسكو مع المنظمات الافريقية دون الإقليمية والإقليمية،

٢ – **ويذكّر أيضا** بأن افريقيا وأقل البلدان تقدما والشباب فئات مستهدفة على سبيل الأولوية في برامج اليونسكو،

٣ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٦م ت/٥ ضميمة،

٤ – **يرحب** بتقرير المدير العام؛

٥ – **ويشدد** على ضرورة اتباع نهج مشترك بين القطاعات يشارك في تطبيقه كل قطاع من قطاعات البرنامج لمعالجة التحدي الذي تطرحه لهجرة الافريقية والتنمية؛

٦ – **ويعرب عن دعمه** لخطة العمل ذات المراحل الثلاث المبينة في الوثيقة ١٧٦م ت/٥ ضميمة؛

٧ – **ويؤكد** على ضرورة أن تواصل اليونسكو استكشاف الفرص المتاحة لتطبيق نهوج جديدة وابتكارية ولاستقطاب شركاء جدد في سبيل تنفيذ الحلول العملية؛

٨ – **يدعو** المدير العام إلى مواصلة تعزيز أنشطة اليونسكو في مجالات اختصاصها، وبخاصة في مجالات العلوم والتربية والثقافة والاتصال، لدى معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والسبعون بعد المائة

176 EX/5 Add.2

١٧٦م ت/٥ ضميمة ٢

باريس، ٢٠٠٧/٤/١٦
الأصل: انجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

التقدم المحرز في إنشاء برنامج جامع للقطاعات في مجال بناء القدرات

الملخص

أعدت هذه الوثيقة تلبية للقرار ١٧٤م ت/١٤ بشأن "التقدم المحرز في إنشاء برنامج جامع للقطاعات في مجال بناء القدرات". وقد نظمت حول عدة موضوعات مشتركة بين القطاعات يشتمل كل منها على مساهمات قطاعية تغطي جميع قطاعات برنامج اليونسكو – وتشكل معا برنامجا *جامعاً للقطاعات* – وعلى عدد كبير من الأنشطة *المشتركة بين القطاعات* يتعاون في إطارها قطاعان أو ثلاثة أو أربعة أو جميع قطاعات برنامج اليونسكو بصورة منسقة للنهوض ببناء القدرات.

القرار المقترح: الفقرة ٤٣.

أولا – الخلفية

١ – طلب المجلس التنفيذي من المدير العام بموجب القرار ١٧٤م ت/١٤ عن "التقدم المحرز في إنشاء برنامج مشترك بين القطاعات في مجال بناء القدرات" أن يعدّ برنامجاً مشتركاً بين القطاعات في مجال بناء القدرات لصالح الدول الأعضاء وأن يحرص على أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب، في عملية إعداد الوثيقتين ٣٤م/٤ و ٣٤م/٥، ضرورة تطوير آلية جامعاً للقطاعات ملموسة ومتسقة في مجال بناء القدرات. واتُخذ هذا القرار بعد مناقشة تم فيها إبراز الأهمية الحاسمة للوظيفة التي تضطلع بها اليونسكو بوصفها هيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء، من خلال جملة أمور منها مساعدة الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع، على تعزيز قدراتها التقنية، بما في ذلك من أجل القضاء على الفقر وتوفير مياه الشرب المأمونة. ورئي أن اليونسكو مؤهلة لتعزيز التواؤم بين أنشطة برامجها على نحو مشترك بين القطاعات وجامع لها مما يؤدي إلى توليد تآزر في الجهود يدعم عملية بناء القدرات بصورة فعالة. وتحقيقا لهذه الغاية، طُلب من المدير العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين بعد المائة عن التقدم المحرز في هذا المجال. ويوفر هذا التقرير معلومات عن الدور المتزايد أهمية الذي يؤديه بناء القدرات في مجال التنمية وفي أنشطة البرمجة باليونسكو ومنظومة الأمم المتحدة عموماً. وقد نُظمت هذه الوثيقة حول عدة أطر مشتركة بين القطاعات يشتمل كلٍ منها على مساهمات قطاعية مختلفة تغطي جميع قطاعات برنامج اليونسكو – وتشكل معاً برنامجا *جامعاً للقطاعات* – وعلى عدد كبير من الأنشطة *المشتركة بين القطاعات*، يتعاون في نطاقها قطاعان أو أكثر من قطاعات برنامج اليونسكو بصورة منسقة. ويدرج بعد ذلك هذا النشاط المشترك بين القطاعات في برنامج محدد مشترك بين القطاعات يرد في الوثيقة ٣٤م/٥ (انظر الفقرات ٠٨٠٠٠–٠٨٠٠٥) والوثيقة ٣٤م/٥ ضميمة (الفقرة ٠٠١٣).

ثانيا – بناء القدرات في الدول الأعضاء – مهمة أساسية لليونسكو

٢ – لقد كانت مهمة بناء القدرات في الدول الأعضاء دوما مهمة مركزية وطريقة عمل في أنشطة اليونسكو. ومما يزيد من أهميتها الحاجة إلى مساعدة البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي يتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠١٥ – ولا سيما الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض نسبة الفقر ونسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي إلى النصف – كما جرى استكمال ذلك وبيانه بصورة أكثر تحديدا في أحكام وثيقة "نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥". وسيتعين توفير تشكيلة متنوعة من الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات بغية المساعدة على تحقيق هذه الالتزامات الدولية الرفيعة المستوى. ولذلك فقد دعت الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة، من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٠/٥٩ المتعلق بالاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٤ الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، إلى تعزيز وتوسيع الجهود التي تبذلها، ولا سيما من أجل دعم بناء القدرات الوطنية. وكلفت أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأن تجعل من بناء القدرات محورها الرئيسي للعمل وأن تستقصي سبلا تجديدية وفعالة لدعم بناء القدرات وذلك لتمكين البلدان من تحقيق أهدافها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. كما سيكون للحاجة إلى تعزيز أنشطة بناء القدرات بصورة فعالة ومستدامة مكانا بارزا في سياق المبادرات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة وفي عملية

الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة. ولتدعيم هذه المهمة أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تعد اليونسكو من أعضائها، وثيقة إعلامية عن تنمية القدرات في عام ٢٠٠٦.

٣ – وتمشيا مع الممارسات المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة، عرّفت الوثيقة ١٧٤م ت/١٦ *"القدرات"* بأنها قدرة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والمنظمات والنظم الاجتماعية والسياسية والمجتمع ككل على اللجوء إلى مجموعة من الموارد المختلفة المتاحة لهم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى القيام بخيارات مستنيرة في حل المشكلات، وعلى تنفيذ المشروعات وضمان استدامتها. وعليه يعّرف *"بناء القدرات أوتطويرها"* بأنه عملية يقوم من خلالها الأفراد والمؤسسات والمنظمات والبلدان باكتساب قدرات ومهارات وبتكييفها وتعزيزها ونشرها وصونها.

٤ – ونظرا لاتساع النطاق الذي تغطيه هذه المصطلحات، قد يكون من الملائم التمييز بين المستويات الثلاثة لبناء القدرات، أي المستوى الفردي والمستوى المؤسسي ومستوى "البيئة المؤاتية". ولئن كانت تنمية القدرات الفردية تشكل عنصرا قيّما للجهود الإنمائية، يعتمد بناء القدرات بصورة مستدامة على جودة المؤسسات وأدائها، اللذين تحددهما محصلة النتائج المحرزة بفضل القدرات والجهود الفردية. ويتأثر أداء بعض المؤسسات بدوره بـ"البيئة المؤاتية" التي تعمل في ظلها.

٥ – والبناء الفعال والمستدام للقدرات يقتضي اتباع نهوج تشاركية تضمن تبني البلدان والمجتمعات لعملية بناء القدرات واحتفاظها في الأجل الطويل بما اكتسبته من قدرات. ومن الأهمية بمكان التركيز على هذا الأمر نظرا لأن المجتمع الإنمائي الدولي لم يراع دائما على النحو الكامل السياق السياسي والاجتماعي الواسع الذي يتم في إطاره بناء القدرات، مما يقلل من شأن هذا المفهوم ويحوله إلى مجرد عملية تقنية. وقد ظهر توافق جديد في الآراء يُنظر بمقتضاه إلى بناء القدرات بوصفه عملية داخلية المنشأ بالضرورة، تديرها وتتبناها عناصر من داخل البلد وفقا للأولويات الوطنية الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولكي تكون عملية بناء القدرات فعالة، عليها أن تستخدم آليات متنوعة لتشاطر المعارف ونقلها، مع التركيز بصورة متزايدة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى التعاون الثلاثي "شمال – جنوب – جنوب".

٦ – وتفادياً لاتباع نهج ضيق بشكل مفرط في بناء القدرات، سوف تنفذ اليونسكو أنشطة بناء القدرات من خلال نهوج قطاعية، وجامعة للقطاعات ومشتركة بين القطاعات، حسب مقتضى الحال، مستغلة بذلك ميزتها النسبية التي تتيح لها الاعتماد على جميع مجالات اختصاصها في الاستجابة للمشكلات المعاصرة المعقدة والمتعددة المستويات. وسيُنظم البرنامج الجامع للقطاعات الذي يدعو إليه القرار ١٧٤م ت/١٤ حول عدة موضوعات شاملة مرتبطة بالبرنامج، تستفيد من مساهمات مختلف قطاعات البرنامج ويشارك فيها في الكثير من الأحيان قطاعان أو أكثر. وفيما يلي الأطر المواضيعية التي حددها فريق العمل المشترك بين القطاعات: (١) بناء القدرات من أجل القضاء على الفقر، (٢) بناء القدرات عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإقامة مجتمعات المعرفة، (٣) تعزيز قدرات البحث والتخطيط الوطنية، (٤) اكتساب المعارف وتشاطرها، (٥) بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة مع التركيز على المياه، (٦) بناء القدرات من أجل التعليم للجميع.

٧ – ورغبة الدول الأعضاء في تعزيز النهج المشترك بين القطاعات في عملية البرمجة قد أخذت بعين الاعتبار أيضا لدى إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣ (٣٤م/٤) الذي نظمت بنيته حول خمسة أهداف شاملة للمنظمة بأسرها تحدد المجالات التي تتمتع فيها المنظمة بدور لا نظير له وبقدرات فريدة على المستوى المتعدد الأطراف. ثم يحدد أربعة عشر هدفا استراتيجيا للبرنامج سبل تحقيق الأهداف الشاملة حسب الموضوعات ومن خلال نشاط قطاعي و/أو مشترك بين القطاعات. وقد حُدد *بناء القدرات في الدول الأعضاء في مجالات اختصاص اليونسكو* بوصفه إحدى المهام الأساسية الخمس التي تنفذ المنظمة رسالتها من خلالها. وبالتالي بناء القدرات يشكل جزءا لا يتجزأ من الأهداف الشاملة. وبالمثل، تشكل أنشطة بناء القدرات عناصر جوهرية وواضحة لكل هدف من أهداف البرنامج الاستراتيجية، وأحيانا يدل على ذلك عنوانها ذاته، مثل الهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج المعنون "تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والتجديد، مع التركيز بصفة خاصة على العلوم الأساسية والطاقة". وانطلاقا من مشروع الوثيقة ٣٤م/٤، تتضمن الأولويات القطاعية لفترة العامين ومحاور العمل الرئيسية لجميع البرامج الرئيسية المتصلة بها في مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (٣٤م/٥)، بلا استثناء، تقديم دعم قوي لأنشطة بناء القدرات بمختلف أشكالها، وتساندها بنتائج منشودة ومؤشرات أداء ومؤشرات مرجعية محددة.

ثالثاً – عناصر نهج اليونسكو الجامع للقطاعات في مجال بناء القدرات

١ – بناء القدرات من أجل القضاء على الفقر

٨ – تشغل اليونسكو، بحكم رسالتها الأخلاقية والفكرية، موقعاً يؤهلها للإسهام بطريقة مشتركة بين القطاعات في وضع تصور فكري عريض وشامل للفقر، مستندة في ذلك على وجه الخصوص إلى اختصاصاتها – في مجالات التربية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والثقافة، والاتصال والمعلومات – وساعية إلى ترجمة هذا التصور الفكري إلى أنشطة ملموسة لمكافحة الفقر، وذلك من أجل مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية لتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يدعو إلى تخفيض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتسهر اليونسكو في إطار بذل هذه الجهود على التشارك مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة المختصة وعلى إقامة شراكات مع الحكومات ومؤسسات البحوث والجامعات وكذلك مع المنظمات غير الحكومية. وتتوافر في هذا السياق عدة نقاط دخول يمكن من خلالها الاضطلاع بجهود بناء القدرات في شتى القطاعات، ويرد فيما يلي عرض لبعض هذه النقاط:

١,١ برنامج المنح الصغيرة للقضاء على الفقر: بناء القدرات الوطنية على البحوث وتحليل السياسات

٩ – عملاً بإحدى التوصيات المنبثقة عن المشروعات المتعلقة بالموضوع المستعرض للوثيقة ٣١م/٤ "القضاء على الفقر ولا سيما الفقر المدقع"، أنشئ برنامج للمنح من أجل تعزيز القدرات البحثية الوطنية على إعداد سياسات للقضاء على الفقر، وكان هذا البرنامج موجهاً لخدمة الباحثين في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. والهدف من المنح الصغيرة هو تمكين مهنيين شباب في أواسط مسارهم الوظيفي، وتمكين مؤسساتهم الموجودة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، من الإسهام في صياغة استراتيجيات وخطط عمل وطنية للحد من الفقر. وينصب التركيز بوجه خاص في هذا الصدد على مساعدة مهنيين رئيسيين على تحليل تأثير الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر؛ وإجراء

بحوث تبين إلى أي مدى تؤدي السياسات "المناصرة للفقراء" وما يتصل بها من أنشطة وطنية إلى الإسهام من الناحية الفعلية في تحسين أسباب كسب العيش وزيادة فرص مشاركة الفقراء في مجالات اختصاص اليونسكو؛ وتدريب الفائزين بالمنح على التقنيات النظرية والتحليلية والتقنيات المتعلقة بجمع البيانات. وينتظر أن تؤدي جهود بناء القدرات هذه إلى (أ) تعزيز قدرات المهنيين والمؤسسات على إجراء البحوث وتحليل السياسات في مجال القضاء على الفقر؛ (ب) إعداد استراتيجيات وخطط عمل مجدية للقضاء على الفقر؛ (جـ) زيادة القدرات القطرية على إدارة وتقييم السياسات العامة المتصلة بالفقر في مجالات اختصاص اليونسكو. وهذا العمل الذي بدأ أثناء فترة العامين ٢٠٠٦–٢٠٠٧، يُقترح مواصلته خلال عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩، على النحو المبين في مشروع ٣٤م/٥ في إطار محور العمل ٣ "بحوث العلوم الاجتماعية الموجهة نحو خدمة السياسات".

١,٢ بناء القدرات لتخفيف وطأة الفقرة من خلال النهوض بالصناعات الثقافية

١٠– يقوم قطاع الثقافة في اليونسكو ببناء القدرات لتخفيف وطأة الفقر عن طريق عدة أمور منها الارتقاء بالصناعات الثقافية، بما في ذلك من خلال متابعة المبادرات المنفذة في إطار خطة عمل جودبور العشرية المعنونة "المجتمعات المبدعة في آسيا والمحيط الهادي: استراتيجية للقرن الحادي والعشرين" التي تدعو إلى تنفيذ أنشطة للنهوض بالصناعات الثقافية من أجل تخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وهذه الأنشطة ينفذها مكتبا اليونسكو الميدانيان في بانكوك ونيودلهي، ويتولى مكتب الشؤون الداخلية التابع لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تنظيم منتدى لبناء القدرات وتشجيع التبادل والتعاون الثقافيين في منطقة آسيا. وتسترشد الأنشطة المنفذة في هذا المجال بالمبدأ المتمثل في أن التنسيق مع المجالات الأخرى هو وحده الذي يسمح باستخدام الموارد الثقافية كأدوات لمعالجة قضايا من قبيل نقص التماسك الاجتماعي، أو تنوع أشكال التعبير الثقافي، أو البطالة. وهذا يؤكد أن الأهداف المتعلقة بالثقافة يجب أن تدمج صراحة في السياسات والأنشطة الرامية إلى مكافحة الفقر، وهو أمر سيعززه اتباع نهج جامع للقطاعات. ولذا فإن السياسات الرامية إلى تنمية القطاع الإبداعي، والهادفة إلى تخفيف وطأة الفقر، ينبغي أن تدمج صراحة في السياسات الصناعية والاقتصادية والإنمائية الأخرى.

٢ – بناء القدرات عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لإقامة مجتمعات المعرفة

١١– تعد تكنولوجيات المعلومات والاتصال عنصراً حاسماً لبناء القدرات، ذلك الشرط الضروري لنشوء مجتمعات المعرفة ولتقاسم المعارف المساندة للقضاء على الفقر. وتقوم اليونسكو ببناء القدرات التي تؤهل لاستخدام هذه التكنولوجيات، كما تقوم ببناء القدرات بالاعتماد على هذه التكنولوجيات، وذلك بطرق شتى هي:

٢,١ بناء القدرات الإلكترونية من أجل تحسين الحكم المحلي

١٢– أنشأ قطاع المعلومات والاتصال في اليونسكو، بالتعاون مع قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، مشروعاً بشأن استخدام "تكنولوجيات المعلومات والاتصال كأدوات لتحسين الحكم المحلي"، وذلك أيضاً في جهد لتشجيع السياسات الاستيعابية والتنمية القائمة على المشاركة بغية مكافحة الفقر. وتوفر اليونسكو في هذا الإطار خدمات تتعلق ببناء القدرات وأنشطة تدريبية لصالح أخصائيين من افريقيا والكاريبي في

مجالات الإدارة الإلكترونية المحلية، والحكومة الإلكترونية المحلية، والديمقراطية الإلكترونية المحلية. كما ينفذ مشروع تكميلي يتعلق بالحوكمة الإلكترونية المحلية في إطار برنامج المعلومات للجميع، بالتعاون مع اسبانيا بموجب اتفاق لأموال الودائع. كما يستهدف هذا المشروع تكوين شبكات للخبراء بشأن هذا الموضوع.

٢,٢ بناء القدرات الفردية والمؤسسية على إعداد البرامجيات المجانية والمشاعة المصدر

١٣- تسعى اليونسكو، بالاعتماد على ما توفره تكنولوجيات المعلومات والاتصال من إمكانيات تتيح الوصول إلى المعلومات وتيسر تبادلها، وهي سمة مميزة لمجتمعات المعرفة الاستيعابية، إلى ترويج البرامجيات المجانية والمشاعة المصدر من أجل تدعيم قدرات الخبراء والمؤسسات. واستخدام هذه البرامجيات في مجالات اختصاص اليونسكو يتعلق بما يلي: (١) إنشاء جماعات من الممارسين تُعنى بالمعايير المشاعة وبالمضامين التعليمية المشاعة؛ (٢) الإسهام في استحداث نخبة من البرامجيات المشاعة المصدر لمعالجة المعلومات وتوزيعها مجاناً (مثل البرامجيات المشاعة CDS/ISIS، IDAMS، eNRICH، Greenstone)، بما يساعد على نقل المعارف وتيسير التعليم من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ (٣) دعم التعاون مع خبراء البرامجيات المجانية والمشاعة المصدر في افريقيا، وشرق أوروبا، ووسط آسيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ (٥) تشجيع التطبيقات التقنية للبرامجيات المجانية والمشاعة المصدر.

٢,٣ بناء القدرات التي تساعد على اكتساب الكفاءة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

١٤- ما برح تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال على عمليات التعليم والتعلّم يتزايد على جميع المستويات، طارحاً آفاقاً وتحديات وفرصاً جديدة لجعل نظم التعليم أكثر استيعاباً وابتكاراً. وقد أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصال جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات والسياسات التعليمية، إذ توفر مزيداً من المرونة في أوضاع التعلّم، وتساعد على زيادة التواصل بين الدارسين وموارد التعلّم، وتوسع نطاق إيصال الخدمات إلى المحرومين منها. كما أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصال أداة هامة لتحديث وتحسين ممارسات المعلمين على جميع المستويات. ويركز دليل اليونسكو المعنون "معايير كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، الذي أعده قطاع المعلومات والاتصال بالتعاون الوثيق مع قطاع التربية، على الجمع بين المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والآراء المعاصرة والمستجدة في مجالات التربية والمناهج الدراسية وتنظيم المدارس، من أجل النهوض بكفاءات المعلمين في ميدان التدريس وتمكينهم من أن يصبحوا قادة ابتكاريين في مؤسساتهم.

٢,٤ بناء القدرات من خلال منابر التدريب المفتوح

١٥- يعكف قطاع المعلومات والاتصال في اليونسكو، بالتعاون مع كل قطاعات البرنامج الأربعة الأخرى، على إنشاء منبر للتدريب المفتوح على الإنترنت من أجل المساعدة على بناء قدرات شتى الفئات والجماعات (من معلمين، وأطراف فاعلة في مجال الثقافة، وصحفيين، وأخصائيي العلوم الطبيعية والاجتماعية، وأخصائيي المعلومات) من خلال نقطة دخول مركزية إلى موارد تعليمية وأنشطة تدريبية غير

نظامية. ويمكن أن يطوع هذا المنبر تبعاً للاحتياجات، ومستوى المعارف، واللغات المختلفة، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات البلدان النامية.

٢,٥ بناء القدرات من خلال شبكات وأنشطة تعليمية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال

١٦- تنطوي بعض الشبكات التعليمية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبعض نهوج التعليم الإلكتروني على إمكانات لبناء القدرات، وخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الفقر. والهدف من *شبكة المراكز المرجعية* المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في افريقيا جنوب الصحراء، وهو مشروع يُنفذ بالتعاون بين قطاع التربية وقطاع المعلومات والاتصال، هو التمكين من تنمية القدرات على توفير التدريب في بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وبناء قدرات المستخدمين النهائيين – أي الدارسين، والمدرسين، والمدربين، والمديرين. ويمثل *مشروع الجامعة الافريقية الافتراضية* جهداً آخر مشتركاً بين القطاعات لبناء القدرات يستهدف بناء القدرات المحلية على إعداد مقررات دراسية جامعية، ووضع سياسة ومنهجية لضمان جودتها. ويرمي *مشروع الفضاء في خدمة العلم* إلى توفير معلومات وخدمات علمية لصالح المؤسسات البحثية والأكاديمية في جنوب شرق أوروبا، بالتعاون مع مؤسسات نظيرة في أوروبا الغربية، بالاستفادة من الصلات الفورية التي توفرها تكنولوجيا التوابع الاصطناعية. وتوفر اليونسكو خبرات لصالح *المعهد الافريقي للعلوم والتكنولوجيا*، وتشارك في تصميم الشبكة الجامعية وعمليات التدريس ذات الصلة. أما *مشروع ابن سينا*، فهو عبارة عن جامعة افتراضية مكتفية ذاتياً تستند إلى التعاون بين مؤسسات بلدان البحر المتوسط. ويركّز المشروع على استخدام مراكز المعرفة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تبادل المواد الدراسية الملائمة لبناء القدرات.

٣ – تعزيز قدرات البحث والتخطيط الوطنية

٣,١ بناء القدرات الوطنية في مجال رسم سياسات العلوم الاجتماعية والإنسانية

١٧- يتعلق محور العمل الرئيسي لأنشطة بناء القدرات التي اضطلع بها قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية بمساهمة اليونسكو في تعزيز نظم البحوث الوطنية وإعداد سياسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، بما في ذلك الفلسفة. وسيجري التركيز على بناء القدرات لتطوير نظم البحوث التي تستجيب للاحتياجات الإنمائية، وتضمن إقامة روابط مع الاستراتيجيات الإنمائية المستدامة، وتراعي ضرورة وضع سياسات إنمائية اجتماعية. ويتجلى هذا التركيز أيضاً من خلال البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن "تعزيز نظم البحوث الوطنية" المقترح في الوثيقة ٣٤م/٥، والذي يشمل أربعة قطاعات برنامجية ومعهد اليونسكو للإحصاء. وهذه الجهود المبذولة لبناء القدرات تتطلب أيضا تعزيز الروابط بين البحوث والسياسات في مجال العلوم الاجتماعية حسبما هو منصوص عليه في إطار محور العمل ٤ من البرنامج الرئيسي الثالث في مشروع الوثيقة ٣٤م/٥، مع تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية وإلزام المنظمة ضمن أمور أخرى بتحقيق النتيجة المنشودة، وهي: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات إقليمية ووطنية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

١٨- ومع إيلاء أهمية خاصة لجانب التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي شمال – جنوب – جنوب، يركّز نشاط اليونسكو في هذا الصدد على الجهود الرامية إلى تعزيز

التعاون الدولي في مجال العلوم الاجتماعية بالتعاون مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية والاتحادات المعنية بالعلوم الاجتماعية ووكالات التمويل، وذلك من أجل دعم برامج البحوث المشتركة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على الإسهام في تلبية الاحتياجات في مجال قدرات البحوث في افريقيا وآسيا.

٣,٢ بناء القدرات المؤسسية الوطنية في مجال الأخلاقيات وأخلاقيات البيولوجيا

١٩- ستتمثل إحدى أولويات قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في اليونسكو في الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات في مجال الأخلاقيات وأخلاقيات البيولوجيا على مختلف المستويات: (أ) المستوى المؤسسي، من خلال توفير الدعم لإنشاء لجان وطنية معنية بالأخلاقيات وأخلاقيات البيولوجيا ومساعدة اللجان القائمة، و(ب) المستوى المؤسسي والمستوى الفردي، من خلال برنامج تعليم الأخلاقيات، وإنشاء شبكات للخبراء في مجال تعليم الأخلاقيات، وتطوير وثائق مرجعية، والإسهام في برامج التعليم المتوافرة، وإعداد برامج نموذجية ومعايير لتقدير النوعية. كما يتطلب تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي للتحديات الأخلاقية الهامة الناجمة عن التجديدات والتطورات في مجال العلم والتكنولوجيا إقامة تعاون مشترك بين القطاعات ولا سيما مع قطاع العلوم الطبيعية، ومن ذلك مثلا فيما يخص تحليل ونشر المبادئ الأخلاقية التي يقوم عليها "الإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية".

٣,٣ بناء القدرات التقنية وقدرات البحث المحلية في مجال التخطيط التربوي

٢٠- ينفذ معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية مهمته الأساسية، وهي بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال تخطيط وإدارة التربية، من خلال دورات تدريبية (طويلة وقصيرة الأجل، في الموقع أو عن بعد) وتقديم المساعدة التقنية مع التركيز على التعلّم من خلال الممارسة. وينصب الاهتمام على تعزيز القدرات التقنية المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، وتحليل السياسات، ووضع المؤشرات، والرصد، ونظم المعلومات، إلى ما هنالك. ويسعى المعهد كذلك إلى تعزيز قدرات البحوث المحلية.

٢١- وعلاوة على تعزيز القدرات الفردية، يركّز المعهد جهوده على العمل مع مؤسسات التخطيط الوطنية لضمان التأثير على المستوى المؤسسي. ومن الأمثلة الهامة في هذا الصدد تعاون المعهد مع الشبكة الآسيوية لمؤسسات التدريب والبحوث في مجال التخطيط التربوي التي تحظى بدعم المعهد منذ عام ١٩٩٥. وبالمثل، يستهدف النموذج التعليمي الذي تقوم عليه دورات المعهد التدريبية عن بعد بصورة رئيسية التأثير في الأمد الطويل على القدرات المؤسسية، وذلك من خلال تدريب أفرقة من المؤسسات المشاركة بدلا من تدريب أفراد.

٢٢- ويسعى المعهد إلى تقديم دعم طويل الأجل لكي يتسنى امتلاك العمليات على الصعيد الوطني. ويتجلى ذلك تماماً من خلال التعاون مع تجمع افريقيا الجنوبية والشرقية لمراقبة نوعية التعليم، الذي حظي بدعم المعهد على مدى عدة عقود. وأسهم المعهد أيضاً في أنشطة الموضوع المستعرض المعني بالتعليم عن طريق تنظيم منتديات افتراضية وتشجيع تطورها لتصبح جماعات للممارسين، وتصميم أدوات للتقييم وضمان متابعة التنفيذ بصورة ملائمة. وكُلف المعهد فضلا عن ذلك بعدد من المهام التنفيذية في إطار مشروع قطاع التعليم الخاص بتطوير القدرات من أجل التعليم للجميع.

٤ – اقتناء المعارف وتشاطرها

٢٣– تشكل المعارف منفعة عامة عالمية، ولذا يصبح الانتفاع بها مسألة تندرج في نطاق العدالة الاجتماعية وعاملا حاسما لتحقيق التطور الفردي والمهني والنجاح. ويشكل بناء القدرات على مختلف المستويات وسيلة فريدة لتمكين الأفراد والمؤسسات من الانتفاع بالمعارف والمهارات واستخدامها واستدامتها. وتشمل الجهود التي تبذلها اليونسكو في هذا المجال العناصر المذكورة أدناه:

٤,١ تعزيز مراكز توفير المعارف للمجتمعات المحلية بوصفها وسائل لبناء القدرات

٢٤– تشجع اليونسكو عددا من النماذج والمنابر والبرامج المختلفة التي تيسر، بوصفها أدوات لبناء القدرات، انتفاع المجتمعات المحلية بالموارد التعليمية والإنمائية، وبالفرص الثقافية، وبالمعلومات والأدوات، وذلك من خلال وسائل الإعلام التقليدية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وتوجد في شتى قطاعات المنظمة أشكال مختلفة لمراكز اليونسكو التي تخدم المجتمعات المحلية منها مثلاً مراكز التعلم التي تخدم المجتمعات المحلية (قطاع التربية)، والمراكز المتعددة الوسائط التي تخدم المجتمعات المحلية (قطاع الاتصال والمعلومات)، ومراكز ثقافة الأحياء (قطاع الثقافة)، والمراكز المتعددة الأغراض للاتصالاتية التي تخدم المجتمعات المحلية (قطاع الاتصال والمعلومات). وقد بُذلت الجهود في الماضي لتشجيع المبادلات والتعاون بين المكاتب التي تعمل مع منابر تيسير انتفاع المجتمعات المحلية بالمعارف، بيد أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح حتى الآن. واستنادا إلى التوصيات التي أسفر عنها تقييم مستقل أجري لمشروع المراكز المتعددة الوسائط التي تخدم المجتمعات المحلية (٢٠٠١–٢٠٠٦)، سوف يستهل قطاع الاتصال والمعلومات مبادرة مشتركة بين القطاعات لدراسة وتوثيق مجمل نماذج وبرامج اليونسكو التي تيسر انتفاع المجتمعات المحلية بالمعارف وبهدف تحقيق التآزر فيما بينها. ومن بين الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها هذه المبادرة بناء قدرات المراكز المحلية بغية تمكينها من التفاعل وبناء علاقات دينامية مع شريحة واسعة من الأطراف الفاعلة المعنية بالتنمية من أجل تنفيذ مضامين وبرامج ملائمة محليا. كما ستسعى هذه المبادرة إلى تقييم الاحتياجات المحلية وتحديد وجمع وإنتاج وتنفيذ المعلومات الإنمائية عن المضامين والبرمجة. وترمي هذه المبادرة أيضاً إلى تيسير تشاطر المعارف والخبرات والمهارات والأدوات فيما بين المراكز ومكاتب اليونسكو وموظفيها.

٤,٢ تعزيز الاتصال في مجال العلوم

٢٥– لقد استحدث قطاع الاتصال والمعلومات بالتعاون مع قطاع العلوم الطبيعية سبلا لتعزيز الاتصال في مجال العلوم، ولا سيما في البلدان النامية. وفي إطار هذه المبادرة، أبرمت اليونسكو عقدا مع القناة التلفزيونية العالمية التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية، بدعم مالي من الحكومة البريطانية، وذلك لنشر المعارف العلمية من خلال بث برامج تلفزيونية رفيعة المستوى بشأن العلوم والتكنولوجيا في البلدان النامية. وقد اكتسبت اليونسكو حقوق بث ٤٦ برنامجا من سلسلة Horizon (أفق) التي أنتجتها هيئة الإذاعة البريطانية والتي فازت بجوائز، بغية توزيعها على ٤١ بلدا افريقياً و ٩ بلدان آسيوية. وحتى اليوم أبرمت هيئات الإذاعة والتلفزيون الوطنية في ٢٩ بلدا اتفاقات مع اليونسكو لبث هذه البرامج. وتغطي موضوعات هذه البرامج على العلوم الأساسية وعلوم الحياة والإيكولوجيا وعلوم الأرض بما في ذلك التخفيف من آثار الكوارث، بيد أنها تشمل أيضا موضوعات أكثر تفصيلا واختصاصا بشأن قضايا مثل نظرية النسبية

لاينشتاين؛ وظاهرة أمواج التسونامي؛ والعلاج الجيني. كما أسفر التعاون المشترك بين القطاعات عن إنتاج برامج مشتركة بين الجامعة الإذاعية والتلفزيونية الدولية (URTI) والمجلس الدولي لهيئات الإذاعة والتلفزيون الناطقة بالفرنسية (CIRTEF) بشأن "البيئات والنظم الإيكولوجية" في افريقيا الغربية والوسطى.

٤,٣ بناء قدرات مجتمعات السكان الأصليين

٢٦- يساهم برنامج اليونسكو المعني بتشجيع الحوار مع الشعوب الأصلية وفيما بينها في تعزيز قدرات منظمات السكان الأصليين والمنظمات الحكومية والدولية على المشاركة بفعالية في التوصل إلى توافق في الرأي مع مجتمعات السكان الأصليين بشأن القرارات والبرامج التي تخص تطورها. وتم إعداد المبادئ المنهجية والأخلاقية المتعلقة بوضع الخرائط الثقافية كما تم توفير التدريب في هذا المجال. ويجري إعداد دليل بشأن تنظيم حلقات عمل للتوعية بوضع الخرائط الثقافية كما يجري إعداد وثيقة نظرية عن وضع الخرائط الثقافية بصورة تشاركية بوصفه فرصة لتيسير الحوار بين الثقافات. وتشارك اليونسكو فضلا عن ذلك في تحديد اختصاصات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة ضماناً لمراعاة مبادئ التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، وحقوق وتطلعات الشعوب الأصلية واحتياجاتها فيما يتعلق ببناء القدرات، في البرامج المشتركة للأمم المتحدة.

٤,٤ بناء القدرات لحماية التراث الثقافي وإدارته

٢٧- وعملا بالنتائج التي أسفر عنها التقرير المرحلي الأوروبي الذي قدم إلى لجنة التراث العالمي في دورتها الثلاثين (تموز/يوليو ٢٠٠٦)، تم إعداد برامج لبناء القدرات في أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب شرق أوروبا تركّز على الإدارة المتكاملة لممتلكات التراث الثقافي ومن بينها أيضا بعض معازل اليونسكو للمحيط الحيوي، كما تركز على تطبيقات الاستشعار عن بعد المستخدمة لأغراض الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية والموارد المائية في افريقيا.

٢٨- ويواصل مركز التراث العالمي العمل على بناء القدرات وتعزيزها في إطار مشروع التثقيف في مجال التراث العالمي. وتم ضمن هذا الإطار إصدار نسخ جديدة باللغات الرسمية وغير الرسمية لليونسكو من مجموعة المواد التعليمية المرجعية الخاصة بمشروع "التراث العالمي بين أيدي الشباب" من أجل الإسهام في توزيعها على نطاق واسع في المدارس وتوسيع دائرة الاستفادة منها إلى حد كبير. وأكثر من ذلك، تم إتاحة نسخ مختلفة مجاناً على شبكة الانترنيت. ويجري تدريب المعلمين على استخدام مجموعة المواد التعليمية هذه عن طريق عدة حلقات عمل. ويتم التركيز أيضاً على الصلات بين التثقيف في مجال التراث العالمي والتنمية المستدامة، والتأكيد على ضرورة تسليط الضوء على عملية تناقل قيم التراث. وتواصلت الجهود في إطار مشروعات جديدة لتثقيف الشباب وزيادة معارفهم بشأن صون التراث العالمي.

٢٩- ويقوم قطاع الثقافة أيضاً بتعزيز بناء القدرات المؤسسية عن طريق مساعدة الدول على وضع استراتيجية لإدارة التراث الثقافي. وتأخذ هذه الاستراتيجية في الحسبان النظرة إلى الثقافة المحلية، المادية وغير المادية، في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، وتقيس ردود الفعل في هذا الصدد وتقترح تصوراً لكيفية التعامل مع المجتمع المدني وإشراكه في هذه العملية. وتشتمل الاستراتيجية أيضاً على تقييم للمناهج الدراسية على المستويين الابتدائي والثانوي بغية التحقق من نقل الثقافة المحلية إلى التلاميذ ومن الطريقة

التي يتم بها ذلك. أما على صعيد الممتلكات الثقافية والمتاحف – ولا سيما في سياق عملية إنشاء المتحف القومي للحضارة المصرية في القاهرة ومتحف النوبة في أسوان – فقد تم القيام بعدد من الأنشطة الجامعة للقطاعات في مجالات التربية والعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد نجمت عن ذلك مبادرة لإنشاء مدرسة للدراسات المتحفية العليا.

٤,٥ بناء القدرات في مجال تعليم العلوم الأساسية والرياضيات

٣٠– فيما يتعلق بتعليم العلوم الأساسية والرياضيات، تم استحداث أنشطة تقنية مختلفة لبناء القدرات في مجال الفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة والرياضيات. ويتمثل ذلك في البرنامج الدولي للعلوم الأساسية ومشروع سيزامي (المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط)، الذي يعدّ مركزاً دولياً لتعزيز السلام في الشرق الأوسط، وشبكة مراكز موارد الأحياء الدقيقة، ومعرض "تجريب الرياضيات" المتنقل الذي تدعمه اليونسكو.

٤,٦ بناء القدرات الفردية من خلال برنامج المساهمة وبرنامج المنح الدراسية

٣١– يقوم برنامج المساهمة وبرنامج المنح الدراسية بالدور المرسوم لهما في مجال بناء القدرات. فيقدم الأول المساعدة التقنية والمالية لدعم مبادرات الدول الأعضاء وأنشطتها، بينما يعزز الثاني بناء القدرات على المستوى الفردي. وللبرنامجين عنصر جامع للقطاعات يتمثل في عمليات لجان الفحص المشتركة بين القطاعات، حيث يتم التركيز بقوة على تعزيز القدرات والقضاء على الفقر لا سيما في افريقيا وأقل البلدان نمواً. وقد تحسن على نحو ملحوظ في السنوات الماضية التواؤم مع الأولويات الاستراتيجية وأولويات البرنامج المعتمدة في الوثيقتين م/٤ و م/٥.

٥ – بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة مع التركيز على المياه

٣٢– تمثل عملية بناء القدرات بصورة فعالة وعلى مختلف المستويات أحد العوامل الحاسمة المؤثرة في التنمية المستدامة. ولئن كان مفهوم التنمية المستدامة واسع النطاق في حد ذاته فإن هذه الوثيقة ستركز بصفة خاصة على جهود بناء القدرات التي تبذلها اليونسكو في مجال قضايا المياه والنظم الإيكولوجية المتصلة بها، بما في ذلك توفير مياه الشرب المأمونة (على ضوء القرارين ١٧١م ت/٥٩ و ١٧٤م ت/١٤). كما يتناول هذا القسم عملية بناء القدرات فيما يتعلق بالتنوع الثقافي (في علاقته بالتنوع البيولوجي) من أجل خدمة أغراض التنمية المستدامة والاستعانة بالتعاون بين بلدان الجنوب.

٥,١ بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة

٣٣– في إطار مرفق "المناطق الساحلية والجزر الصغيرة" التابع لقطاع العلوم الطبيعية – وهو برنامج عالمي يسعى إلى تنمية المناطق الساحلية والجزر الصغيرة بصورة سليمة من الناحية البيئية وعادلة من الناحية الاجتماعية وقائمة على احترام الثقافات وقادرة على البقاء اقتصادياً – تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة الجامعة للقطاعات والمشتركة بينها في مجال بناء القدرات شارك فيها قطاع التربية وقطاع المعلومات والاتصال ومكتب التخطيط الاستراتيجي/الشباب. ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا البرنامج في تخفيف وإدارة النزاعات المتعلقة بموارد وقيم المناطق الساحلية. كما أنه يتيح تبادل الممارسات الساحلية الحكيمة

من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وتعبئة معارف السكان الأصليين بهدف إدارة الموارد على نحو منصف، وإشراك الشباب وتدريبهم. وتتضمن أنشطة بناء القدرات الجامعة للقطاعات والمشتركة بينها ما يلي:

- مشروع "مراقبة الرمال" الذي يدرج في برامج التعليم القضايا المتعلقة بتأمين أسباب العيش المستدام والتنمية المستدامة في السواحل والشواطئ، بالاستناد إلى تعاون مشترك بين القطاعات يجمع قطاعي العلوم الطبيعية والتربية ومكاتب ميدانية متعددة بالإضافة إلى مشاركة فعالة من طرف اللجان الوطنية. ومنذ عام ٢٠٠١، وفرت هذه المبادرة المشتركة بين الأقاليم إطاراً لطلبة المدارس في عدد من الجزر الصغيرة من أجل رصد البيئات الساحلية، وتقييم المشاكل والنزاعات، والعمل مع المجتمعات المحلية من أجل معالجة المشكلات على نحو مستدام. والحدث الذي يسترعي الانتباه هو أن نهج "مراقبة الرمال" قد اعتمدته الدول الأعضاء التي بدأت تتبنى بشكل تام الشبكة التي تم استحداثها عن طريق هذا المشروع (www.sandwatch.org).

- برنامج "تصور الشباب للعيش في الجزر"، وهو نشاط تشاركي لبناء قدرات شباب الجزر، إذ يطرح هؤلاء عبره تصوراتهم عن كيفية تنمية وتغيير جزرهم خلال العقد المقبل، ثم يقومون بتطبيق اقتراحاتهم وخططهم بصورة عملية. ويحظى هذا البرنامج بدعم قطاع العلوم الطبيعية ومكتب التخطيط الاستراتيجي/الشباب والمنظمات الوطنية والإقليمية والأقاليمية. ويعمل على إشراك الشباب بصورة فاعلة في مجتمعاتهم ويمكّنهم من اكتساب الخبرات في كافة مراحل دورة المشروع، ابتداء من تصور العمل ثم التخطيط له فتصميمه وتطبيقه ورصده وانتهاءً بتقييمه (www.unesco.org/csi/YV/index.htm).

- تطوير اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة في إطار برنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات بهدف حفز التعاون بين جامعات الدول الجزرية الصغيرة من أجل تعزيز بناء القدرات والتدريب المشترك بين الأقاليم والبحوث في مجال التنمية المستدامة.

- أما مبادرة صوت الجزر الصغيرة، المشتركة بين القطاعات، فتركز على أنشطة التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال استراتيجية "المجتمعات المحلية العاملة" وتشاطر الخبرات فيما بينها. وتشمل أنشطة بناء القدرات تدريب سكان الجزر من كافة الأعمار على استخدام الحاسوب من أجل توسيع معارفهم وتسهيل تبادل المعارف والخبرات في مجال تأمين أسباب العيش المستدام والتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق منتديات الانترنيت. وتم تناول ومعالجة طائفة من الموضوعات شملت الجريمة، وقدرة الجزر الصغيرة على البقاء، وإدارة الموارد المائية، والصيد التجاري للحيتان، والطاقات البديلة، والمحاصيل الزراعية المعدلة جينياً، والتمييز العنصري، وصناعة السياحة. وفي إطار التركيز على "التعلّم من خلال الممارسة" تجري مساعدة الشركاء من الدول الجزرية الصغيرة على تنفيذ أنشطة لبناء القدرات من أجل مساعدة المجتمعات المحلية على تطوير الأحياء السكانية؛ وتشاطر الممارسات غير الضارة بالبيئة؛ وصون ذاكرة الجزر وتقاليدها ولغاتها؛ وتنمية مصائد الأسماك بصورة مستدامة؛ وتشغيل الإذاعات المحلية.

٥,٢ بناء القدرات من أجل الاستفادة من نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين لأغراض التنمية المستدامة

٣٤- لقد جرى التسليم على نطاق واسع بأهمية المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين باعتبارها عاملاً حيوياً في عملية التنمية المستدامة وإدارة التنوع البيولوجي. ويجري في إطار برنامج نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين (LINKS)، المشترك بين القطاعات، تعزيز معارف المجتمعات المحلية وممارساتها وقيمها وتصوراتها عن العالم باعتبارها وسائل للقضاء على الفقر وتأمين التنمية المستدامة. وبهذه الطريقة، يسعى البرنامج إلى تمكين مجتمعات سكان الأرياف والسكان الأصليين من خلال بناء القدرات مما يسهم بالتالي تعزيز التعددية الثقافية واستدامة التنوع البيولوجي. ويجري تنفيذ برنامج LINKS بقيادة قطاع العلوم الطبيعية، بالتعاون مع قطاعات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتربية، والثقافة، والاتصال والمعلومات، ويشتمل هذا البرنامج على عدة أبعاد تتعلق ببناء القدرات تتمثل فيما يلي:

- توثيق معارف ودرايات السكان الأصليين المتعلقة بنظام إيكولوجي ومورد غذائي رئيسيين، أي بالبيئة المائية وما تحتويه مياهها العذبة من أسماك وسلاحف. وبعد اجتياز مرحلة أولية يتم خلالها بناء القدرات المحلية في مجال جمع معارف السكان الأصليين وتدوينها وترجمتها وتصنيفها، يوضع إطار عمل مرن يترك ملكية المشروع في أيدي السكان الأصليين، ويقصد بذلك مواصلة تصميمه والتخطيط له وتنفيذه، مع الحرص على تزويدهم بالدعم المتخصص.

- وفي سياق إعداد موسوعة معارف السكان الأصليين عن الشُعب والغابات المطيرة ووضع مناهج دراسية جديدة في اللغات المحلية، ساهم برنامج نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين في دعم عملية نقل معارف السكان الأصليين، ووصل بين فهم السكان الأصليين والاجتهاد العلمي فيما يتعلق بالبيئة الطبيعية وإدارتها، معززاً بذلك قدرات المجتمعات المحلية على المشاركة بصورة فعالة في إدارة الموارد الطبيعية واتخاذ قرارات بهذا الشأن. وفي منطقة المحيط الهادي، قام البرنامج بإعداد قرص مقروء بالليزر عن ملاحة السكان الأصليين في المحيط الهادي بوصفها وسيلة لنقل المعارف التقليدية وتعزيز هوية الشباب من السكان الأصليين وثقتهم بأنفسهم وتمتين الأواصر بين الكبار والشباب. ويجري حالياً إعداد مجموعة من موارد التعلّم ودليل إرشادي للمعلمين وكتب دراسية للطلبة بغرض إدراجها في المناهج التعليمية في منطقة المحيط الهادي، مما سيعزز من قدرات المعلمين في هذه المنطقة على استخدام معارف السكان الأصليين في الصفوف المدرسية على نحو جيد.

٥,٣ التعليم في مجال المياه من أجل التنمية المستدامة

٣٥- أدى التعاون بين قطاعي العلوم الطبيعية والتربية إلى تنفيذ أنشطة برنامجية خاصة بالتعليم في مجال المياه وإلى بناء القدرات في هذا المجال، وبخاصة في إطار خطة عمل اليونسكو المشتركة بين القطاعات الخاصة بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وعقب النشاط الذي قام به المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي، تم إنشاء فريق عمل على مستوى الخبراء خاص بالتعليم في مجال المياه وبناء القدرات لتقديم المشورة لليونسكو وإرشادها في عملها الخاص بالتعليم في مجال المياه وبناء

القدرات، ولمراجعة البرامج المواضيعية الخاصة بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويجري ربط أنشطة البرنامج التي يقوم بها كل من القطاعين قصد استكشاف ألوان التكافل بينهما فيما يخص دعم بناء القدرات لخدمة التعليم في مجال المياه.

٥,٤ بناء القدرات في مجال إدارة المياه في المراكز الحضرية، مع التركيز على توفير مياه الشرب المأمونة

٣٦- يضطلع البرنامج الهيدرولوجي الدولي بتنفيذ برنامج لإدارة المياه في المناطق الحضرية يضم عنصراً قوياً خاصاً ببناء القدرات ونقل المعارف. ويجري التعاون حالياً مع قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية لتنفيذ نشاط يخص النزاعات بسبب المياه في المناطق الحضرية، وهو نشاط قدم عرض له في المنتدى الحضري العالمي الذي عُقد مؤخراً في فانكوفر. ويجري التفكير في زيادة التعاون المشترك بين القطاعات في مجال بناء القدرات، لا سيما وأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه، مع الحرص على تعزيز الانتفاع بمياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي، يستلزم توافر عوامل اجتماعية وإنمائية واسعة النطاق. ويسعى المشروع التجديدي الكبير الخاص بالمياه في المراكز الحضرية، المعنون "SWITCH" (٢٠٠٦-٢٠١٠)، الذي يضطلع به برنامج اليونسكو يسعى الهيدرولوجي الدولي، إلى إحداث تحول فكري يخدم تحقيق التنمية المستدامة في مدينة المستقبل وينطوي على عناصر هامة تتجاوز الميادين العلمية البحتة بما في ذلك الاستيعاب الاجتماعي، والحوكمة الواسعة النطاق، والقضايا المؤسسية. ويعد إنشاء تحالفات التعلّم داخل عدة مدن نموذجية أحد المكونات الرئيسية لهذا المشروع. وتبذل الجهود حالياً لربط مشروع SWITCH ببرنامج المياه في المراكز الحضرية، الذي ينفذ في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي. كما ينفذ في إطار هذا البرنامج الأخير برنامج يخص "المياه والحضارة" تنشأ عنه الكثير من الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي وبناء القدرات.

٥,٥ بناء القدرات في مجال علوم البحار

٣٧- بغية تحقيق الانسجام بين الجهود الرامية إلى بناء القدرات في مجال علوم البحار، وبالتالي لتحقيق أعظم الأثر، تقوم لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وبخاصة شعبة تنمية القدرات التابعة لها، بالتنسيق الوثيق مع جهود أخرى ترمي إلى بناء القدرات في إطار برامج للجنة ومع المكاتب الإقليمية لها. وبالإضافة إلى ذلك تنسق اللجنة جهودها وتتعاون في هذا الميدان مع برامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية وبرنامج المساهمة، وكذلك مع معهد اليونسكو للإحصاء ومعهد التعليم في مجال المياه التابع لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي. ويتعلق هذا التعاون بصفة خاصة بدراسة واسعة لمعاهد علوم البحار وللقدرات ذات الصلة، بحسب البلدان، ويمكن أن تتخذ شكل أطلس أو تقرير عالمي عن علوم المحيطات، وهي فكرة يقوم باستكشافها معاً لجنة علوم المحيطات، وقسم السياسات العلمية، ومعهد اليونسكو للإحصاء. وتضطلع هذه اللجنة أيضاً بمشروع لزيادة الوعي بشأن وضع نماذج للسواحل من أجل مراعاة معازل المحيط الحيوي البحري بوصفها عنصراً خاصاً في عمليات تخطيط المناطق الساحلية. كما أن سياسة اليونسكو المعدلة الخاصة بتوأمة الجامعات والكراسي الجامعية قد جرى تطبيقها على الكراسي الجامعية التابعة للجنة علوم المحيطات. وفي هذا السياق، شجعت كراسي علوم البحار على تنسيق مشروعات تشارك فيها شبكة من الجامعات. ويجري نشر أعمال تعاونية تقيم تنمية القدرات في مجال علوم البحار. وتقوم اللجنة أيضاً، بالتعاون مع مختلف الهيئات الفرعية الإقليمية، بتنظيم سلسلة من حلقات العمل الخاصة بالتنمية الذاتية للقدرات.

٥,٦ بناء القدرات في مجال تعليم الهندسة من أجل التنمية المستدامة

٣٨- وفيما يتعلق بالعلوم الهندسية، تشمل الأنشطة التقنية الخاصة ببناء القدرات التي قامت بها اليونسكو حلقات عمل دولية بشأن الهندسة والتكنولوجيا والحد من الفقر والتنمية المستدامة، وحلقة العمل الدولية الأولى بشأن تعليم الهندسة من أجل التنمية المستدامة. وقد قام تعاون وثيق مع الاتحاد العالمي لمنظمات المهندسين، والمجلس الدولي لأكاديميات الهندسة والعلوم التكنولوجية والمنظمات الدولية الهندسية ذات الصلة، ونفذت أنشطة تعاون ودعم لصالح منظمة "المهندسون من أجل عالم مستدام"، ومنظمة "مهندسون بلا حدود". وتشمل الأنشطة المتعلقة بالتجديد والنساء وقضايا الجنسين في مجال الهندسة إصدار كتاب "رعاية شركات تطوير التكنولوجيا" وإعداد مجموعة أدوات تصدر قريباً بشأن المؤشرات الجنسانية في مجال العلوم والهندسة والتكنولوجيا. ويجري التخطيط حالياً لإصدار تقرير لليونسكو بشأن الهندسة. ويجري في جامعة الخرطوم إعداد مكتبة افتراضية لتعليم الهندسة والتنمية المستدامة في افريقيا. ويقع بناء القدرات وتشجيع التعاون الدولي بين المهندسين الشباب للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في مركز اهتمام السلسلة الناجحة لجوائز موندیالوغو للهندسة، وهي ثمرة شراكة بين اليونسكو وشركة ديملر كرايسلر. وقد استكملت هذه الأنشطة بمشروع عن موضوع مشترك بين القطاعات بشأن التكنولوجيا والقضاء على الفقر.

٥,٧ التنوع الثقافي والتعليم من أجل التنمية المستدامة

٣٩- تعاون قطاع الثقافة في اليونسكو مع قطاع التربية لإعداد الصيغة النهائية لخطة عمل اليونسكو لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، مما أدى إلى قيادته للبرنامج المواضيعي المشترك بين القطاعات المعنون "تعميم مراعاة التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة". وسيربط هذا البرنامج مشروعات اليونسكو التي تنفذها عبر عدة قطاعات والتي تمثل ممارسات جيدة لبناء القدرات والكفاءات بالتعاون بين الثقافات، وللحوار والتفاهم فيما بين الثقافات. وقد شدد قطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو بصفة خاصة على أهمية التفاعل بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، فأنشأ فريق عمل مختص بالتنوع البيولوجي لإعداد أنشطة مشتركة بين القطاعات يشارك فيها قطاع الثقافة وقطاع العلوم، وبخاصة فيما يتعلق ببرنامج العمل المتعلق بالاتصالات والتعليم وتوعية الجمهور، المنفذ في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وهو برنامج يشمل أنشطة لبناء القدرات على عدة مستويات.

٥,٨ التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة

٤٠- أنشئ كرسي من كراسي اليونسكو الجامعية للتعاون بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة في جامعة بارا بمدينة بيليم في البرازيل. وعلاوة على ذلك، التزم المعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات المدارية بكينشاسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعداد برنامج للتعاون بين بلدان الجنوب، يتضمن أنشطة تكميلية تقوم على التعاون الثلاثي جنوب – شمال – جنوب في مجال البحوث وبناء القدرات وتركّز على موضوعات التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتنمية المستدامة.

٦ – بناء القدرات من أجل التعليم للجميع

٤١– سيكون تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع أمراً حاسماً إذا ما أردنا القضاء على الفقر. ولهذه الغاية، اتخذ قطاع التربية تدابير لتعزيز بناء القدرات على المستوى الجامع للقطاعات، من خلال إعداد خطة العمل العالمية، التي ستحسن تقديم الدعم للبلدان كي تطور القدرات اللازمة لتحقيق أهداف التعليم للجميع. ويعد وضع خطة واحدة لقطاع التربية المحور اللازم للقيام على نحو أفضل بتنسيق العمل وتوزيعه على مختلف الوكالات المعنية بالتعليم للجميع. وستستكمل هذه الخطة باستراتيجيات اليونسكو لدعم التعليم التي ستستخدم كرافعة للنهوض ببرنامج واحد للأمم المتحدة في مجال التربية. ولضمان فعالية تنمية القدرات والمساعدة التقنية التي ستقدم إلى الدول الأعضاء ودقة استهدافها وجدواها، ستوفر اليونسكو تحليلاً للاحتياجات والأولويات الوطنية في مجال التربية، وستحدد الثغرات والخيارات المتاحة للتحسين، وذلك من حيث البيانات، والسياسات، والقدرات، والتمويل، والتنسيق بين الجهات المانحة، كما ستقترح التدابير التصحيحية والداعمة استجابة للسياسات والأولويات الوطنية.

٤٢– وتم تحديد تنمية القدرات، والمتابعة والتقييم، والتخطيط الوطني باعتبارها ثلاثة مجالات ستقوم اليونسكو فيها بتعزيز الدعم المنسق للبلدان. ووفقاً لذلك، شرعت اليونسكو في إعداد إطار عالمي وإنشاء شبكة موارد تقنية في مجال تنمية القدرات. وتقوم حالياً أيضاً بصياغة إطار عالمي للمتابعة والتقييم ووضعه موضع التنفيذ من خلال شبكة للموارد التقنية. وستنسق اليونسكو بين هاتين الشبكتين للتأكد من أنهما تعملان بصورة منسقة، وبخاصة في مجالي المتابعة والتقييم، وكذلك في مجال التخطيط الوطني. وسيواصل تطوير هذين الإطارين وهاتين الشبكتين وتوسيع نطاقها في غضون فترات العامين ضمن الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة لدعم عمل المنظمة إلى أقصى حد ممكن في المجالات البرنامجية المشتركة بين القطاعات بطبيعتها مثل التعليم في مجال مكافحة فيروس ومرض الأيدز، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم.

٤٣– وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن ينظر في مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالقرارين ١٧١م ت/٥٩ و ١٧٤م ت/١٤،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٦م ت/٥ ضميمة ٢،

٣ – **يشدد** على الدور الحاسم الذي يؤديه بناء القدرات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتوفير مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي،

٤ – **ويؤكد مجددا** على أن بناء القدرات على الصعيدين المؤسسي والفردي في الدول الأعضاء هو إحدى الوظائف الرئيسية الرسمية لليونسكو وينوه بدوره في التنفيذ الفعال لبرامج اليونسكو وتحقيق نتائجها المنشودة المبينة في مشروع الوثيقة ٣٤م/٤ ومشروع الوثيقة ٣٤م/٥،

٥ – **ويحيط علماً** بالنطاق الواسع للأنشطة ذات الصلة الجامعة للقطاعات والمشتركة بينها في مجال بناء القدرات التي تنفذها اليونسكو فعلاً أو تزمع تنفيذها في المقر وخارجه،

٦ – **يطلب** من المدير العام أن يكثف الجهود المبذولة في جميع قطاعات البرنامج وعلى جميع مستويات الأمانة لتزويد الدول الأعضاء بخدمات فعالة في مجال بناء القدرات، ولا سيما عن طريق إعداد أنشطة ملموسة ومتماسكة من خلال البرنامج المشترك بين القطاعات الذي وضع لهذا الغرض في مشروع الوثيقة ٣٤م/٥،

٧ – **ويدعو** المدير العام إلى أن يضمن في تقاريره نصف السنوية بشأن تنفيذ البرنامج (الوثيقة م ت/٤) معلومات عن التحسينات التي سيتم إدخالها على هذا البرنامج المشترك بين القطاعات وعن تنفيذه، وإلى أن يتوخى في ذلك نهجاً يستند إلى النتائج.